



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات وسلاغات

الادارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراك سنوي
الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	سنة	سنة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65. الى 17 ح ج ب 50 - 3200 التيكس : 65 180 IMPOF DZ	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	

لنن النسخة الاصلية 2,50 د.ج لنن النسخة الاصلية وترجمتها 0 5 د.ج لنن العدد للنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجاناً للمتركن. المطلوب منهم ارسال لثالث الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج لنن النشر على اساس 20 د.ج للسطر .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 87 - 86 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407
الموافق 21 أبريل سنة 1987 يتضمن تحويل
الممتلكات التي يتكون منها المركز العالي
للراحة التابع للجيش الوطني الشعبي في
زرالدة مع الاملاك العسكرية المساندة الى
الاملاك الخاصة التابعة للدولة وتمنح

مرسوم رقم 87 - 85 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407
الموافق 21 أبريل سنة 1987 يغير المؤسسة
العسكرية لصناعة الرخام في براقى، التابعة
للجيش الوطني الشعبي.

فهرس (تابع)

مراسيم مؤرخة في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام نواب مديرين بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا). 640

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام كاتب عام لولاية. 64I

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام مفتش عام بوزارة المالية. 64I

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام مدير المحاسبة بوزارة المالية. 64I

مرسومان مؤرخان في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمنان انتهاء مهام نائبى مدير بوزارة المالية. 64I

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام مدير الشؤون الجزائية واجراءات العفو بوزارة العدل. 642

مرسومان مؤرخان في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمنان انتهاء مهام نائبى مدير بوزارة التعليم العالى. 642

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة. 642

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مفتش عام بوزارة العدل. 642

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين العمال المعينين بمرسوم في وظيفة عليا على رأس هياكل الادارة المركزية لوزارة العدل. 642

لمؤسسة تسيير المركز السياحى في زوالدة. 6I3

مرسوم رقم 87 - 87 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 2I أبريل سنة 1987 يلغى تخصيص الاملاك العمومية التى تحوزها أو تسييرها المدرسة العليا للمواصلات فى بوزريعة ويخصصها لوزارة التعليم العالى. 6I4

مرسوم رقم 87 - 88 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 2I أبريل سنة 1987 يتضمن اعادة تنظيم ديوان حظيرة التاسيلى الوطنية. 6I5

مرسوم رقم 87 - 89 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 2I أبريل سنة 1987 يقنن حظيرة التاسيلى الوطنية. 6I8

مرسوم رقم 87 - 90 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 2I أبريل سنة 1987 يتضمن تطبيق القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 1I فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم بالقانون رقم 86 - 1I المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بالخدمة المدنية. 622

مرسوم رقم 87 - 9I مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 2I أبريل سنة 1987 يتعلق بدراسة تأثير التهيئة العمرانية. 638

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام محافظ بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا). 640

مراسيم مؤرخة في أول شعبان عام 1407 الموافق 3I مارس سنة 1987 تتضمن إنهاء مهام مديرين للدراسات بمحافظات الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا). 640

فهرس (تابع)

قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربى الخيول المغربية». 649

قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربى الخيول المغربية العربية». 649

قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربى الخيول الانجليزية الاصيلة». 650

وزارة الفلاحة والصيد البحرى

قرار مؤرخ فى 27 محرم عام 1407 الموافق أول أكتوبر سنة 1986 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بموظفى الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحرى. 650

وزارة الاعلام

قرار مؤرخ فى أول رجب عام 1407 الموافق أول مارس سنة 1987 يتضمن انشاء لجان خاصة بموظفى الادارة المركزية بوزارة الاعلام. 653

وزارة النقل

قرار مؤرخ فى 16 شعبان عام 1407 الموافق 15 أبريل سنة 1987 يتضمن ارشادات شد الحزام الواقى المجهزة به السيارات الخاصة. 655

وزارة الاشغال العمومية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 15 يناير سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية فى صنف الطرق الولائية فى ولاية ورقلة. 656

مرسوم مؤرخ فى 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة العدل. 642

مرسوم مؤرخ فى 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مدير التعاون والتكوين وتحسين المستوى فى الخارج بوزارة التعليم العالى. 643

مرسوم مؤرخ فى 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مدير التراث الثقافى بوزارة الثقافة والسياحة. 643

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الدفاع الوطنى

قرار مؤرخ فى 23 ربيع الاول عام 1406 الموافق 25 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين قاض عسكرى. 643

وزارة الشؤون الخارجية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 رجب عام 1407 الموافق 10 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية. 643

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 4 رجب عام 1407 الموافق 4 مارس سنة 1987 يتضمن الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة ديوان رياض الفتح. 647

قرار مؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربى الخيول المغربية الاصيلة». 649

مراسيم تنظيمية

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 23 المؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 والمعدل بالمرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها.

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يغير تنظيم المؤسسة العسكرية لصناعة الرخام فى براقى، التابعة للجيش الوطنى الشعبى، وعملها.

المادة 2 : عملا بأحكام المادة الاولى السابقة تغير تسمية المؤسسة المذكورة فتصبح «مؤسسة الرخام فى براقى».

وتخضع هذه المؤسسة لأحكام الأمر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه، لاسيما الأمر رقم 75 — 23 المؤرخ فى 23 غشت سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى.

وبناء على هذا تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم، لاسيما أحكام المرسوم رقم 85 — 05 المؤرخ فى 19 يناير سنة 1985 المذكور أعلاه.

المادة 3 : توضع المؤسسة فى اطار الاحكام السالفة الذكر تحت وصاية وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء ويمارس هذا سلطاته طبقا لأحكام الامر رقم 75 — 76 المؤرخ فى 21 نوفمبر سنة 1975 الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

مرسوم رقم 87 — 85 مؤرخ فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يغير المؤسسة العسكرية لصناعة الرخام فى براقى، التابعة للجيش الوطنى الشعبى.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور لاسيما المادتان III — IO و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 19 المؤرخ فى 12 صفر عام 1405 الموافق 6 نوفمبر سنة 1984 والمتضمن الموافقة على الأمر رقم 84 — 02 المؤرخ فى 8 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن تعريف الأملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 56 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 13 فبراير سنة 1982 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسة العسكرية ذات الطابع الصناعى والتجارى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ فى 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 05 المؤرخ فى 27 ربيع الثانى عام 1405 الموافق 19 يناير سنة 1985 والمتضمن انشاء مؤسسة عسكرية لصناعة الرخام، تابعة للجيش الوطنى الشعبى،

مرسوم رقم 87 - 86 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يتضمن تحويل الممتلكات التي يتكون منها المركز العائلي للراحة التابع للجيش الوطني الشعبي في زوالدة من الاملاك العسكرية المساندة الى الاملاك الخاصة التابعة للدولة وتمنح لمؤسسة تسيير المركز السياحي في زوالدة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور، لاسيما المواد I5 و 32 و III - IO و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - I6 المؤرخ في أول شوال عام I404 الموافق 30 يونيو سنة I984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى الامر رقم 84 - 02 المؤرخ في I2 ذى الحجة عام I404 الموافق 8 سبتمبر سنة I984 والمتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 239 المؤرخ في I8 جمادى الثانية عام I403 الموافق 2 أبريل سنة I983 والمتضمن انشاء مؤسسة لتسيير المركز السياحي في زوالدة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحول الممتلكات العقارية وغير العقارية التي يتكون منها المركز العائلي للراحة التابع للجيش الوطني الشعبي في زوالدة من الاملاك العسكرية المساندة.

وتدمج في الاملاك الخاصة التابعة للدولة.

المادة 2 : تمنح الدولة الممتلكات العينية المنصوص عليها في المادة الاولى أعلاه، لمؤسسة تسيير المركز السياحي في زوالدة.

يخضع مقابل قيمة هذه المنحة المدمج في الصندوق الاجتماعي الخاص بالمؤسسة المذكورة

المادة 4 : يترتب على تغيير المؤسسة الفناء تخصيص الاملاك المعنية التشريع الجارى به العمل وبهذه الصفة تدمج في الاملاك الاقتصادية للدولة ويترتب على هذه العملية القيام بما يأتي :

— اعداد جرد كمي وكيفي وتقديرى، تقوم به طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل لجنة يرأسها وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء أو ممثله، وتتكون من ممثلى وزير الدفاع الوطنى ووزير المالية،

— اشتراك وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، ووزير الدفاع الوطنى ووزير المالية في تحديد قوائم الجرد المتعلقة بالمؤسسة العسكرية لصناعة الرخام فى براقى التابعة للجيش الوطنى الشعبى.

— اعداد حصيلة ختامية لأعمال المؤسسة عند تاريخ تغيير تخصيصها الاصلى،

— اعداد وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء محضر التكفل بمستخدمى المؤسسة المعنيين بالعملية، ويوقعه ممثلا وزير الدفاع الوطنى ووزير المالية.

المادة 5 : يثبت قرار مشترك بين وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء ووزير الدفاع الوطنى ووزير المالية عملية الادماج فى الاملاك الاقتصادية للدولة، ويحول الحقوق المرتبطة بها.

المادة 6 : تبقى حقوق المستخدمين المعنيين وواجباتهم، خاضعة للاحكام التشريعية القانونية الاساسية منها والتعاقدية السارية عليهم فى تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ.

المادة 7 : يكلف وزير الدفاع الوطنى ووزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء ووزير المالية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شعبان عام I407 الموافق 21 أبريل سنة I987

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 87 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يلغى تخصيص الاملاك العمومية التي تحوزها أو تسييرها المدرسة العليا للمواصلات في بوزريعة ويخصصها لوزارة التعليم العالي.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الدفاع الوطنى ووزير التعليم العالي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى الامر رقم 84 - 02 المؤرخ فى 12 ذى الحجة عام 1404 الموافق 8 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها، الموافق عليه بالقانون رقم 84 - 19 المؤرخ فى 6 نوفمبر سنة 1984،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يلغى تخصيص الاملاك العمومية التي تحوزها أو تسييرها المدرسة العليا للمواصلات التابعة للجيش الوطنى الشعبى والموجودة فى بوزريعة، وتخرج من املاك الدعم العسكرية.

وتخصص مجانا لوزارة التعليم العالي لتوضع تحت تصرف جامعة العلوم الاجتماعية فى مدينة الجزائر.

المادة 2 : يترتب على تخصيص الاملاك المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الاولى أعلاه، اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى، تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، لجنة يرأسها ممثل وزارة الدفاع الوطنى، ويشترك فى تعيين أعضائها وزير الوطنى، ووزير التعليم العالي، ووزير المالية.

لاحكام المادتين 91 و 92 من القانون رقم 84 - 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه، والمتعلق بالاملاك الوطنية.

المادة 3 : يتولى تقويم الممتلكات المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، الموظفون المؤهلون التابعون للادارة المكلفة باملاك الدولة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 4 : يترتب على تحويل الممتلكات المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، ما يأتى :

- اعداد جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به طبقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك فى تعيين أعضائها وزير الدفاع الوطنى ووزير الثقافة والسياحة، ويرأسها ممثل وزير المالية،

- وضع قوائم جردية يشترك فى ضبطها وزير الدفاع الوطنى ووزير المالية ووزير الثقافة والسياحة فى غضون شهرين ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 5 : يثبت قرار مشترك بين وزير الدفاع الوطنى ووزير الثقافة والسياحة ادماج هذه الممتلكات فى الاملاك الخاصة التابعة للدولة قصد تخصيصها المنصوص عليه فى المادة 2 أعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 .

الشاذلى بن جديد

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 458 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 الذى يحدد القانون الأساسى النموذجى للحضائر الوطنية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 19 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 87 — 89 المؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 الذى يقنن حظيرة التاسيلى الوطنية،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يعاد بهذا المرسوم تنظيم ديوان حظيرة التاسيلى الوطنية المحدثه بالمرسوم رقم 72 — 168 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1972 المذكور أعلاه.

الفصل الاول

الهدف — الحدود — المقر

المادة 2 : ديوان حظيرة التاسيلى الوطنية مؤسسة عمومية ذات طابع ادارى وصيغة ثقافية، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

ويشكل السلطة التى تسير الحظيرة.

المادة 3 : تشمل «حظيرة التاسيلى الوطنية» أراضى الهضبة التى تدعى «تاسيلى أزقار»، وحدودها الجغرافية هى :

— من الشرق : الشريط الحدودى مع الجماهيرية العربية لليبية.

— من الجنوب الشرقى : الحدود مع جمهورية النيجر حتى وادى تافساست غربا.

— من الجنوب الغربى : الى الشمال الغربى : يسلك حدها جبال ايدمبو حتى تلتقى بالجرف

فى علوتين — نوار، ويمتد هذا الجرف الى أمقيد.

— من الشمال : يكون حد الجبل هو منطقة التماس بين الهضبة والمكثبات، يجسده طريق

يوافق على الجرد المذكور بقرار وزارى مشترك بين وزير الدفاع الوطنى ووزير التعليم العالى، ووزير المالية، فى ظرف شهرين ابتداء من نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 3 : يثبت تسليم الاملاك العمومية المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، بمحضر حضورى وفقا للمادة 102 من القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى 30 يونيو سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 — 88 مؤرخ فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يتضمن اعادة تنظيم ديوان حظيرة التاسيلى الوطنية.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الثقافة والسياحة،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 281 المؤرخ فى 22 ربيع الثانى عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

— وبمقتضى القانون رقم 83 — 03 المؤرخ فى 22 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 72 — 168 المؤرخ فى 16 جمادى الثانية 1392 الموافق 27 يوليو سنة 1972 والمتضمن احداث حظيرة التاسيلى الوطنية،

– يعد جردا منتظما ومطردا للثروات الثقافية والطبيعية في الحظيرة، ويدرسه بالتعاون مع المصالح المتخصصة والباحثين المؤهلين.

ولتحقيق الاهداف المذكورة، يزود الديوان الوطني بمركز دراسة ومحافظة، ومتحف للاماكن.

المادة 7 : يجب أن ينجز استصلاح حظيرة التاسيلي الوطنية وفقا لتصنيفها في المناطق المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم رقم 83 – 458 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 الذي يحدد القانون الاساسي النموذجي للحظائر الوطنية.

وتعرف هذه المناطق وتعين حدودها بقرار يتخذه وزير الثقافة والسياحة في اطار مخطط تهيئة الحظيرة.

الفصل الثاني التنظيم والعمل

المادة 8 : يدير ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية مدير، ويشرف عليه مجلس توجيه.

المادة 9 : يتكون مجلس التوجيه من :
– رئيس اللجنة الوطنية للمعالم والاماكن التاريخية أو ممثله رئيسا،

– مدير التراث الثقافي بوزارة الثقافة والسياحة،

– المدير المعنى بالتنمية السياحية في وزارة الثقافة والسياحة،

– ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– ممثل وزير الدفاع الوطني،

– ممثل وزير الري والبيئة والغابات،

– ممثل وزير المالية،

– والى الجهة المعنية أو ممثله،

– ممثلي المجالس الشعبية البلدية في البلديات المعنية،

– شخصيتين تعينهما وزارة الثقافة والسياحة لما لهما من كفاءة في مجال علم الآثار وحفظ الاماكن التاريخية، وما قبل التاريخية وحمايتها.

اليزى – أمقيد المعبد غربا، وطريق اليزى قارات غير المعبد شرقا.

– تشكل مكثبات أدمير وتيهوداين مناطق متاخمة وتدمج في الحظيرة.

وهذه الاراضى التى تتكون منها «حظيرة التاسيلي الوطنية» معينة في التصميم الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 4 : تصنف حظيرة التاسيلي الوطنية بناء على ثرواتها الاثرية ورسومها الجدارية وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة.

المادة 5 : يكون مقر ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية في مدينة جانت.

المادة 6 : تتمثل مهمة ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية في حماية التراث الثقافى والطبيعى وحفظه واستصلاحه، ويتكون هذا التراث مما يأتى :

– الاماكن الاثرية التاريخية وما قبل التاريخية،

– الاماكن ذات الرسوم والنقوش الجدارية،

– الوسط المادى والطبيعى والحيوانى التى هى جزء منه.

وبهذه الصفة، يجب على ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية أن يسهر على ما يأتى :

– يتولى تسيير الحظيرة ويمارس سلطات الشرطة فيما يخص تنظيمها،

– يحمى الحظيرة من أى تدخل قد يفسد مظهرها أو يعوق تطورها،

– يطبق التنظيم المتعلق بحركة الزوار داخل الحظيرة بالتنسيق مع المصالح المعنية،

– يتخذ أى اجراء ضرورى لتهيئة الحظيرة واستصلاح ثرواتها، مراعىا فى ذلك أهميتها العلمية والثقافية وموفقا بين وجوب المحافظة عليها وطلب الزوار،

المادة 15 : يتولى مدير ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية وفقا للصلاحيات التي يخولها اياه هذا المرسوم وفى اطار تعليمات السلطة الوصية وحسب توجيهات المجلس، ماياتى :

— يسهر على حسن سير الحظيرة مع احترام صلاحيات مجلس التوجيه وتعليمات السلطة الوصية،

— يمارس سلطات الشرطة داخل الحظيرة ويطبق تنظيم الحظيرة فيما يتعلق بحماية التراث الثقافى والطبيعى وحفظه، والحركة السياحية، ودخول الاشخاص وسياراتهم ومرورهم وتوقفهم.

المادة 16 : يتولى المدير تحضير اجتماعات مجلس التوجيه.

المادة 17 : يعد الميزانية ويلتزم بنفقات الديوان ويأمر بصرفها.

المادة 18 : يمارس المدير السلطات السلمية على جميع مستخدمى الحظيرة.

المادة 19 : يحلف المدير أمام المحكمة المختصة كما يحلف أمامها جميع المستخدمين الذين يمارسون مهمة الشرطة فى الحظيرة.

المادة 20 : يساعد المدير فى مهمه ثلاثة نواب مديرين يكلفون بتمثيله فى اليزى وجانت، وبرج الحواس ويخلفونه فى حالة غيابه أو وقوع مانع يمنعه.

يعين الوزير المكلف بالثقافة والسياحة بقرار نواب المديرين بناء على اقتراح المدير.

يتلقى نواب المديرين فى اطار المسؤوليات التى يخولها هذا المرسوم، تعويضا تحدد نسبته بقرار وزارى مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة والمالية والوظيفية العمومية.

المادة 10 : يجتمع المجلس فى دورة عادية مرة فى السنة بناء على استدعاء من رئيسه، أو فى دورة عادية بناء على طلب من مدير الحظيرة أو من ثلث ($\frac{1}{3}$) أعضائه.

المادة 11 : لا تصح مداولات المجلس الا اذا حضرها نصف عدد أعضائه على الاقل، واذا لم يبلغ هذا النصاب، عقد اجتماع آخر الايام الثمانية الموالية للتاريخ المقرر أولا، وفى هذه الحالة، تصح المداولات مهما يكن عدد الاعضاء الحاضرين.

المادة 12 : يدرس مجلس التوجيه جميع المسائل التى تهم حسن سير الحظيرة لاسيما ماياتى :

— مبادئ التسيير ومقترحات تنظيم الحظيرة،

— برامج العمل السنوية وحصائل النشاط،

— الجداول التقديرية للايرادات والنفقات،

— عمليات الاستثمار،

— السياسة الخاصة بالمستخدمين.

يناقش المسائل التى يعرضها عليه الوزير الوصى، أو رئيسه أو مدير الحظيرة، تعرض مداولات مجلس التوجيه على السلطة الوصية خلال الثلاثين يوما التى تلى تاريخ المصادقة عليها.

المادة 13 : تسجل المداولات فى محاضر وتدون فى دفتر خاص يوقعه رئيس المجلس.

يصادق على نتائج المداولات بالاغلبية البسيطة واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

مدير الحظيرة

المادة 14 : يعين مدير ديوان حظيرة التاسيلي الوطنية بمرسوم بناء على اقتراح وزير الثقافة والسياحة. وتنهى مهامه بالطريقة نفسها.

الفصل الثالث أحكام مالية

المادة 21 : تنجز عمليات إيرادات الحظيرة ونفقاتها في إطار ميزانية سنوية يعدها المدير وينفذها وفقا لقواعد المحاسبة العمومية.

المادة 22 : تتكون موارد الديوان من :

- الإعانات التي تخصصها الدولة والجماعات المحلية، والهيئات العمومية،
- الهبات والوصايا،
- الموارد المختلفة المرتبطة بنشاط الحظيرة.

المادة 23 : ينفذ مدير الديوان بصفته أمرا بالنصرف، النفقات، في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية. ويمكنه أن يفوض سلطاته طبقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة 24 : يمسك محاسبة الديوان، تحت سلطة المدير عون محاسب يعتمده وزير المالية، ويسهر العون المحاسب على تحصيل أتاوى المؤسسة وحقوقها ومواردها الأخرى، ويتكفل بسندات الإيراد التي يسلمها المدير إليه ويتلقى الديوان المطلوب تحصيلها ويودعها في الصندوق.

لا يمكن العون المحاسب أن يعدل عن المتابعات إلا بأمر كتابي من المدير.

ويمكنه أن يقوم بعمليات التحصيل والدفع حسب الأشكال المعمول بها في التجارة وحسب الشكل الإداري.

المادة 25 : تنفذ ميزانية الديوان حسب السنة المالية.

يخضع حساب التسيير الذي يعده العون المحاسب لموافقة السلطة الوصية ووزارة المالية.

ويكون هذا الحساب مشفوعا بجميع الوثائق الملحقة التي تقتضيها القواعد العامة للمحاسبة.

المادة 26 : تخضع المؤسسة للرقابة المالية التي تمارسها الدولة. ويمارس المراقب المالي الذي

يعينه وزير المالية مهمته وفقا للتنظيم الجارى به العمل.

المادة 27 : تبين بدقة نصوص لاحقة، عند الحاجة، كفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 28 : تلغى جميع أحكام المرسوم رقم 72 - 168 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1972 المذكور أعلاه، ماعدا الأحكام المتعلقة منه بإنشاء حظيرة التاسيلي الوطنية.

المادة 29 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حور بالجزائر في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 89 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يقنن حظيرة التاسيلي الوطنية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الثقافة والسياحة،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 281 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتعلق بالحفريات وحماية الاماكن والآثار التاريخية والطبيعية،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 01 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتضمن قانون الاعلام،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يتعين على الملاك الواقعة
أملكهم فى المناطق المحمية أن يمتثلوا لأحكام هذا
المرسوم وفقا للمادة 30 من الامر رقم 67 - 28I
المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967 المذكور أعلاه.

غير أنهم يمنحون مهلة سنة ليقدّموا الى
الوزير المكلف بالثقافة تظلماتهم من الآثار
السلبية التى قد تلحقهم بسبب أحكام التصنيف.

واذا تسبب لهم اجراء التصنيف فى ضرر
مباشر حالى وأكيد حق لهم أن يطلبوا تعويضا
أمام المحكمة المختصة.

المادة 2 : يؤذن بالاعمال الرعوية، والصناعة
اليدوية الريفية التقليدية فى حدود حظيرة
التاسيلي الوطنية بشرط احترام التعليمات التى
تصدرها عند الحاجة السلطة التى تسيّر الحظيرة
قصد حماية المناطق وأنواع الحيوانات والنباتات
ذات الحساسية الخاصة.

المادة 3 : يتعين على السلطة التى تسيّر حظيرة
التاسيلي الوطنية أن تعد وتقتراح على الوزير
المكلف بالثقافة وتطبق مخططا عاما للتهيئة
يجب أن يتضمن على الخصوص ماياتى :

- تحديد مختلف المناطق المحمية،
- تعيين الاماكن التى تفتح للزيارة،
- تثبيت مراكز الحراسة والرقابة والاسعاف،
- تهيئة الدروب والسبل التى تؤدى الى
الاماكن المفتوحة للزيارة ووضع معالمها،
- الاشارة العامة والنوعية فى الحظيرة،
- تحديد وسائل المواصلات السلكية
واللاسلكية وانجازها،
- تحديد المساحات التى تقام فيها اماكن
ايواء الزوار.

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 10 المؤرخ فى
2 ذى القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982
والمعلق بالصيد،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ فى
22 ربيع الثانى عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة
1983 والمعلق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ فى
5 شوال عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983
والمضمن قانون المياه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 54 المؤرخ فى
24 ذى القعدة عام 1387 الموافق 22 فبراير سنة
1968 والمعلق بتنظيم تنقل السيارات السياحية
فى عمالتى الواحات والساورة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 69 - 82 المؤرخ فى
28 ربيع الاول عام 1389 الموافق 13 يونيو سنة
1969 والمعلق بتصدير الاشياء ذات الفائدة
الوطنية من الناحية التاريخية والفنية والاثرية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 458 المؤرخ
فى 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983
الذى يحدد القانون الاساسى النموذجى للحظائر
الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 88 المؤرخ فى
22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987
والمضمن اعادة تنظيم ديوان حظيرة التاسيلي
الوطنية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ
فى 4 محرم عام 1388 الموافق 2 أبريل سنة 1968
والمضمن تصنيف خطوط السير للمرور فى
عمالتى الواحات والساورة،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى 3 رجب عام
1400 الموافق 17 مايو سنة 1980 والمعلق برخص
البحث عن الآثار،

المادة 9 : على كل شخص يرغب في زيارة حظيرة التاسيلي الوطنية أن يملأ استمارة ذات شقين تسلمها السلطة المسيرة وتتضمن على الخصوص المعلومات الآتية : هوية الزائر، ومجال الزيارة، وخط السير، والمدة التقريبية للإقامة، واسم الهيئة المسؤولة عن الزيارة. يستظهر الزائر بالشق الذي يسلم له كلما له طلبته منه السلطات المكلفة بمراقبة المرور داخل الحظيرة.

ويجب أن ترد هذه الاستمارة الى مأمور مركز الخروج، الذي يطبعها بعلامة تبين مركز الخروج وتاريخه.

المادة 10 : لا يمكن أن تتم أية زيارة الا في اطار منظم تحت اشراف هيئات عمومية أو بواسطة وكالات سياحية معتمدة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وفي اطار احترام التعليمات التي تصدرها السلطة المسيرة للحظيرة.

المادة 11 : يمنح التخميم والوقوف على طول حدود حظيرة التاسيلي الوطنية.

ويمكن الوالى أن يمنح رخصا استثنائية بعد استشارة السلطة التي تدير حظيرة التاسيلي الوطنية.

يجب على الهيئة التي تدير حظيرة التاسيلي الوطنية أن تضبط حدود المساحات التي تخصص للتخميم أو لوقوف أية سيارة وتضع اشاراتها.

يمكن الوالى، بعد استشارة السلطة التي تدير حظيرة التاسيلي الوطنية أن يرخص بالوقوف مدة محدودة، خارج مناطق الحماية.

يمكن هيئة حظيرة التاسيلي الوطنية، أن تنشئ مساحات تهيأ، طبقا لاحكام المادة 4 من المرسوم رقم 83 - 458 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 المذكور أعلاه، على مقربة من مناطق الحماية كما نص عليها القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 5 فبراير سنة 1983 المذكور أعلاه، لاسيما داخل النواحي غير الحساسة في الحظيرة.

المادة 4 : تخول السلطة المسيرة، في اطار الدفاع عن المصالح الاساسية للحظيرة، وفي حالة الاستعجال، أن تتخذ تدابير تحفظية خاصة بالحماية والصيانة.

المادة 5 : يجب أن تعرض على الوزير المكلف بالثقافة لابداء رأيه جميع مشاريع الاشغال مهما يكن نوعها سواء أكانت تهم مناطق الحماية الخاصة كلها، أو جزء منها، وذلك بموجب قرار تصنيف حظيرة التاسيلي الوطنية، وعندما يصرح بإنشاء مناطق حماية خاصة.

ويجب أن تبين أسباب عدم الاذن بالاشغال المعتمدة أو الاذن المثل بقيود.

المادة 6 : يجب أن يكون الدخول الى حظيرة التاسيلي الوطنية ضمن حدودها المبينة في المرسوم رقم 87 - 88 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1987 المذكور أعلاه، من مراكز الرقابة المقامة في اليزى، وجانت، وبرج الحواس.

تخول السلطة التي تدير الحظيرة في اطار تطبيق مخطط التهيئة العام المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه، أن تحدث مداخل أخرى للحظيرة.

ويجب أن يكون الخروج من حظيرة التاسيلي الوطنية عن طريق المراكز المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة.

المادة 7 : يخضع مرور السيارات داخل حدود حظيرة التاسيلي الوطنية للقوانين التي تسنها السلطة المسيرة للحظيرة، زيادة على أحكام المرسوم رقم 68 - 54 المؤرخ في 22 فبراير سنة 1968، وأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 1968 المذكورين أعلاه.

المادة 8 : تمنع العربات ذات المحرك من المرور خارج الدروب التي تفتحها السلطة التي تدير الحظيرة وتضع اشاراتها.

المادة 17 : لاتتم أية زيادة داخل الحظيرة الا
بمرافقة دليل من الديوان وبمعدل دليل واحد
لكل عشرة زوار تقريبا.

يفوتر لوكالات السياحة مبلغ الخدمة التى
يقدمها الادلاء، ثم يصب فى حساب مفتوح لهذا
الغرض ضمن الكتابات المحاسبية الخاصة بالسلطة
التى تسير الحظيرة.

المادة 18 : يجب أن يختار لممارسة عمل
الدليل بين المترشحين الذين يعرفون الوسط
كما يجب أن يتلقوا تكوينا مناسباً فى مجال
حفظ السلالات الطبيعية والاماكن الثقافية
وحمايتها.

المادة 19 : يجب أن يحلف لدى المحاكم
المختصة الادلاء الذين يوظفون، وان يصدق
تقريرهم مالم يقيم برهان يخالفها.

المادة 20 : يخول الادلاء فى ممارسة مهامهم
البحث عن مخالفات تنظيم حماية الحظيرة،
ومعاينتها وطلب تدخل القوة العمومية.

ويجب على السلطة التى تسير الحظيرة أن
تزودهم ببطاقة مهنية، وشارة وظيفية وبذلل
ملائمة.

المادة 21 : يتم أى بحث علمى فى ميادين
الآثار والحيوانات والنباتات طبقا للاحكام
التنظيمية المعمول بها، لاسيما أحكام القرار
المؤرخ فى 17 مايو سنة 1980 المذكور أعلاه،
ويتطلب ذلك اعداد اتفاقية مع السلطة التى تسير
الحظيرة.

المادة 22 : يجب الحصول على رخصة من
الوزير المكلف بالثقافة للقيام بأى نشاط مهنى،
سينمائى، وتصويرى، واذاعى أو تلفزى داخل
حظيرة التاسيلى الوطنية مع مراعاة الاعتماد
والترخيص بالتصوير اللذين يمنحان طبقا
للقانون رقم 82 - 01 المؤرخ فى 6 فبراير سنة
1982 والمتضمن قانون الاعلام، المذكور أعلاه.

المادة 12 : يجب على وكالات السياحة التى
ترغب فى زيارة زبنها معالم التاسيلى أن تعرض
على السلطة المسيرة للحظيرة فى بداية كل سنة
سياحية مشاريعها المتعلقة ببرامج هذه الزيارة،
ومجالاتها وخطوط السير والوثائق الاشهارية
لتوافق عليها.

المادة 13 : يجب على وكالات السياحة أن
تضمن وثائقها الاشهارية المقتطفات الاساسية من
التشريع والتنظيم المتعلقة بحظيرة التاسيلى
الوطنية.

كما يجب عليها أن تعلق فى محالها نصوص
التشريع والتنظيم المتعلقة بحظيرة التاسيلى
الوطنية.

المادة 14 : يجب على وكالات السياحة أن
تتزوّد بجميع المؤن اللازمة لزبنها، لاسيما ماء
الشرب، والوقود والمواد الاخرى الضرورية
للاقامة التى تنظمها داخل حدود الحظيرة.

ولا يجوز بأى حال من الاحوال الاعتماد على
الموارد الطبيعية فى الحظيرة.

المادة 15 : يتعين على وكالات السياحة
المرخص لها أن تسهر فيما يخصها على تطبيق
القوانين والتنظيمات المعمول بها وعلى تطبيق
أحكام هذا المرسوم.

واذا ثبت اهمال خطير ينجر عنه مس
بالتراث الثقافى والطبيعى فى حظيرة التاسيلى
الوطنية، فان مسؤول الوكالة يتعرض لعقوبات
تتراوح بين سحب الاعتماد والعقوبات التى ينص
عليها التشريع الجارى به العمل.

المادة 16 : يجب على مسؤول الوكالة فى حالة
وقوع عطب مادى ثانوى أن يعيد الاماكن السى
حالتها وفقا للتعليمات التى تصدرها السلطة
المسيرة للحظيرة.

المادة 23 : يجب أن يكون النشاط المهني المذكور في المادة السابقة موضوع اتفاقية تبرم مع السلطة التي تدير الحظيرة.

المادة 24 : يسمح بأخذ صور فوتوغرافية أو سينمائية للهواة بشرط التزام رسمي بعدم استعمالها في أغراض تجارية أو في قصد يدر ربحا.

المادة 25 : تعد مما يخالف تشريع حماية المعالم والاماكن، المخالفات الآتية :

— كل اخضرار بأى أسلوب كان للرسم والنقوش الجدارية،

— أى تشطيب، أو كشط، نقش، أو حفر، أو رسم بمختلف أنواعه، على الرسوم والنقوش الجدارية،

— أى اقتطاع من الرسم أو النقش وادى سبر أو تنقيب دون رخصة،

— كل التقاط للمواد الاثرية،

— كل فصل أو أى محاولة فصل جوانب الجدران التى تتضمن شهادة أثرية أو تدمير لها،

— كل حيازة لأشياء أثرية (السهم المسنات، النقوش البارزة الخ ...).

يعاقب على هذه المخالفات طبقا لاحكام الامر رقم 67 - 281 المؤرخ فى 20 ديسمبر سنة 1967 المذكور أعلاه.

المادة 26 : تعد مما يخالف تشريع حماية البيئة وتشريع النظام العام للغابات، وقانون المياه المخالفات الآتية :

— كل تدمير لحفريات أو اقتطاع منها،

— كل تدمير، أو تشويه، أو قطع أو اقتلاع لنباتات غير مفلوحة، أو شجرة أو فسيلة،

— الاستيلاء بأية وسيلة على الحيوانات غير الداجنة، حية كانت أو مستحياة، أو نقلها أو التجول بها، أو عرضها للبيع أو شراؤها،

— القنص بالسلاح النارى أو بدونه،

— تلوين المياه (الينابيع، البرك، الآبار).

ويعاقب على هذه المخالفات طبقا لاحكام القانون رقم 82 - 10 المؤرخ فى 21 غشت سنة 1982 والقانون رقم 83 - 03 المؤرخ فى 5 فبراير سنة 1983، والقانون رقم 83 - 17 المؤرخ فى 16 يوليو سنة 1983، المذكورة أعلاه.

المادة 27 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 - 90 مؤرخ فى 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987 يتضمن تطبيق القانون رقم 84 - 10 المؤرخ فى 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم بالقانون رقم 86 - 11 المؤرخ فى 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بالخدمة المدنية.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور، لاسيما المادتان 151 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل، لاسيما المواد 20 و 48 و 55 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 82 - 06 المؤرخ فى 3 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 27 فبراير سنة 1982 والمتعلق بعلاقات العمل الفردية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - 10 المؤرخ فى 9 جمادى الاولى عام 1044 الموافق 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم بالقانون رقم 86 - 11 المؤرخ فى 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بالخدمة المدنية،

أو الوظيفة التي هي موضوع الفرع أو التخصص المعتمد. ولا يستخدم الخاضع للخدمة المدنية الا في الفرع أو التخصص أو المادة التي تكون فيها.

المادة 4 : يتعين على الخاضع للخدمة المدنية المرتبط بعقد تكوين، أن يؤدي خدمته المدنية لدى الهيئة المستخدمة التي تعاقد معها، طبقا للمادة 26 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه.

المادة 5 : يجب على الخاضعين للخدمة المدنية أن يؤديوا خدمتهم هذه لدى الهيئة التي يعينون فيها حسب الاجراء القانوني الذي يحدده هذا النص، اما فور اعلان النتائج اذا لم يكونوا خاضعين للخدمة الوطنية أو لم يكونوا في وضعية الذين يتابعون دراساتهم العليا، واما عقب تسريحهم من الخدمة الوطنية مباشرة.

وفي اطار الدراسات العليا، بعد تعيين الاستاذ المساعد في أى مركز جامعى مثل تطبيق الخدمة المدنية عليه.

واذا دعي هؤلاء الخاضعون الى أداء الخدمة الوطنية فلا يطالبون بالزامية الخدمة المدنية الا بعد الخدمة الوطنية اذا كان الفرع أو التخصص معدودا خلال سنة التسريح من الخدمة الوطنية من الامور التي تحظى بالاولوية في المخطط السنوي، وورد ذكره في ملحق قانون المالية المطبق على السنة المعينة. وفي الحالة العكسية يعفى الخاضع من أى الزام، ويحق له أن يتلقى شهادة الابرأء المذكورة في المادة 25 أدناه.

المادة 6 : يقصد بمناصب العمل الواجب تخصصها للخاضعين للخدمة المدنية، قصد تطبيق هذا النص، المناصب الشاغرة فعلا، التي تحدد وتصنف طبقا للاجراءات المنصوص عليها في القانون الاساسى العام للعامل والنصوص المتخذة لتطبيقه وتضمن في قائمة مناصب العمل لدى الهيئة المستخدمة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 62 المؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1401 الموافق 4 أبريل سنة 1981 والمتعلق بتقييم الاستخدام وتقديرات التوظيف السنوية والمتعددة السنوات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 183 المؤرخ في 21 رجب عام 1402 الموافق 15 مايو سنة 1982 والمتعلق بكيفيات حساب تعويض المنطقة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم شروط تطبيق الخدمة المدنية التي أسسها القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم بالقانون رقم 86 - 11 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المذكورين أعلاه، كما يحدد كيفيات ذلك.

الباب الاول

أحكام عامة

المادة 2 : الزامية الخدمة المدنية للخاضعين لها، حسب مفهوم المادة 4 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم، في الفروع والتخصصات المحددة في المخطط السنوي، وترد في ملحق قانون المالية، هي علاقة تبعية قانونية تربطهم بهيئة عمومية طوال المدة القانونية التي تستغرقها الخدمة المدنية.

يعين الخاضعون للخدمة المدنية في مناصب عمل مخصصة لها، في اطار مخططات التوظيف السنوية والمتعددة السنوات الخاصة بالهيئة المستخدمة. ولا يمكن أن يشغل هذه المناصب الشاغرة الا الخاضعون للخدمة المدنية.

المادة 3 : يجب أن يدرج، في البرنامج العام المحدد قانونا، تعيين من يخضع للخدمة المدنية في منصب العمل، مع مراعاة تكوين الخاضعين للخدمة المدنية ومستوياتهم.

وتستهدف الخدمة المدنية استعمال الكفاءة التي اكتسبها الخاضعون لها في ممارسة المهنة

الدراسية، تقديرات التخرج، الى وزير التخطيط والوزير المكلف بالتسيير الادارى للفرع أو التخصص المعتمد قانونا في الخدمة المدنية.

المادة 10 : تعد هيئات التكوين العالي، بعد خمسة عشر يوما، من اعلان نتائج الامتحانات قائمة بأسماء المتخرجين في الدفعة الواحدة والاختصاص مع بيان الاشخاص المرتبطين بعقد تكوين، والاشخاص المسجلين لمتابعة الدراسات العليا، والعنوان الشخصى لكل واحد منهم.

وترسل هذه القائمة الى وزير التخطيط والوزير المكلف بالتسيير الادارى للفرع أو التخصص المعتمد قانونا في الخدمة المدنية.

تعد القائمة حسب النموذج الملحق بهذا النص.

المادة 11 : يتلقى الخاضعون للخدمة المدنية الذين لا تسرى عليهم أحكام المادة 26 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه، أو غير المقبولين لمتابعة التكوين في الدراسات العليا في عنوانهم الشخصى اشعارا بوضعهم تحت تصرف الوزير المكلف بالتسيير الادارى للفرع يبين اسم المتعامل العمومى الذى يقضى لديه فترة خدمته المدنية وعنوانه، أو الذى يجب أن يتقدم اليه فور اشعاره بذلك.

كما يبلغ الوزير المعنى للمتعامل اسم الخاضع للخدمة المدنية ولقبه وعنوانه، ويجب أن يوظفه وينصبه في منصب العمل المخصص لهذا الغرض.

المادة 12 : يعد الوزير المكلف بالتسيير الادارى للفرع و/أو التخصص المعتمد في الخدمة المدنية الاشعارات المذكورة في المادة السابقة مع مراعاة المبادئ والمقاييس والبيانات الواردة في برنامج الخدمة المدنية العام المدرج في المخطط السنوى للتنمية.

وفى هذا الاطار، تحظى بالاسبقية في الاعتبار حاجات التوظيف عن طريق الخدمة المدنية التي تعرب عنها الجماعات المحلية.

وبمجرد تعيين الخاضع للخدمة المدنية في المنصب الشاغر ينتفع قانونا نظرا لطبيعة هذا الالتزام القانونى، بأحكام الفقرة الثانية من المادة 58 فى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى 5 غشت سنة 1978 المذكور أعلاه، وعلى هذا الاساس فانه غير مطالب بالفترة التدريبية وينزل منزلة العامل المثبت فى الرتبة نفسها.

الباب الثانى

البرنامج العام والاجراءات

المادة 7 : تعد خلال التسعين يوما التى تلى صدور قانون المالية للسنة المعينة، الهيئات العمومية حسب مفهوم المادة 2 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ فى 11 فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم، برامج التوظيف السنوية الخاصة بالخدمة المدنية للفرع والتخصصات التى يرد ذكرها فى ملحق قانون المالية.

وتربط برامج التوظيف السنوية هذه الهيئات المذكورة بالتزام قاطع وتجبرها على توظيف الخاضعين فى السنة الجارية.

المادة 8 : تبين بدقة برامج التوظيف السنوية الخاصة التى تعدها الهيئات المستخدمة لكل فرع أو تخصص موقع منصب العمل، وتصنيفه، وظروفه العامة ان اقتضى الامر، وتاريخ اثبات شغوره أو احداثه اذا كان جديدا، أو التاريخ الفعلى لدخول الاستثمار المتحقق طور العمل.

وترسل هذه البرامج فى نسختين احدهما الى وزير التخطيط والاخرى الى الوزير المكلف بالتسيير الادارى للفرع و/أو التخصص المعتمدين فى الخدمة المدنية حسب توزيع أنماط التسيير الادارى المذكور فى الجدول الملحق بهذا المرسوم.

ويضبط هذا التوزيع كل سنة بعد صدور قانون المالية للسنة المالية المقبلة.

المادة 9 : يجب على هيئات التكوين العالي أن ترسل قبل نهاية الفصل الثلاثى الاول من السنة

المدينة المينين لديها، اذا كان مكان العمل يبعد من مساكنهم العادية أكثر من خمسين (50) كيلومتر. المادة 16 : يمكن الهيئات المستخدمة أن تقدم استثناء بناء على طلب الخاضعين للخدمة المدنية سلفة على المرتب تساوى مرتب شهرين من الاجر، ثم تسترده من رواتب الشهور اللاحقة. ويجب أن يتم استرداد هذه السلفة خلال ستة أشهر ابتداء من دفع المرتب الاول عن طريق الاقتطاع من الاصل. مع مراعاة النسب القانونية المطبقة على اجزاء المرتب التي يمكن دفعها.

الباب الرابع تكييف مدة الخدمة المدنية

أولا - قواعد عامة :

المادة 17 : عملا بأحكام المادة 18 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه، تكييف مدة الخدمة المدنية بين سنتين على الاقل واربع سنوات على الاكثر، ويكون هذا التكييف في المدة تبعا لضوابط ترتبط بالمنطقة كما وردت في المرسوم رقم 82 - 183 المؤرخ في 15 مايو سنة 1982 المذكور أعلاه وحسب الجدول الآتي :

المادة 13 : يطالع كل متعامل عمومي معنى بوضع الخاضعين للخدمة المدنية تحت التصرف الوزير المكلف بالتسيير الاداري للفرع أو التخصص على تنصيبهم أو استحالة تنصيبهم وذلك خلال الشهر الذي يلي تاريخ الاشعار.

ولهذا الغرض، يرسل كل متعامل عمومي الى الوزارة المختصة ما يأتي لتأخذه بعين الاعتبار :

- نسخ من محضر تنصيب الخاضع في منصب عمله،

- أو نسخ من الانذارات التي أرسلها الى الخاضع الذي قد لا يلتحق بالمنصب الذي عين فيه.

الباب الثالث

اجراءات تكميلية أو تابعة

المادة 14 : يجب على الهيئة العمومية المستخدمة أن تتكفل بمصاريف نقل الخاضع للخدمة المدنية، والاشخاص الذين هم في كفالته ان اقتضى الحال، لدى التحاقه بالمنصب الذي عين فيه.

المادة 15 : يجب على الهيئات المستخدمة أن تتخذ أي اجراء يضمن ايواء الخاضعين للخدمة

المناطق	المدة	المعامل
المنطقة الاولى	4 سنوات	من 1 الى 399
المنطقة الثانية	3 سنوات	من 400 الى 599
المنطقة الثالثة	سنتان	من 600 الى 700

أما اذا كان الخاضع للخدمة المدنية يشغل منصب عمل في منطقة معينة، واقتضت الضرورة الملحة في الخدمة أن ينقل الى منصب عمل يقع في منطقة معاملها أعلى، فانه يستفيد فيما بقي له من مدة الخدمة المدنية من التكييف الناتج عن تصنيف المنطقة التي يوجد فيها منصبه الجديد.

المادة 18 : يحتفظ الخاضع للخدمة المدنية بحق الاستفادة من تكييف المدة الانفع له، اذا كان منصب العمل في المنطقتين الثانية أو الثالثة، وطلبت منه الهيئة المستخدمة أن يمارس عمله في المنطقة الاولى لضرورة ملحة اقتضتها متطلبات الخدمة.

المادة 22 : تطبق العقوبة التأديبية على الخاضع للخدمة المدنية الموجود في المنطقة 2 أو 3، إذا ارتكب الخطأ الجسيم أو الخطير الذي ورد ذكره في المادة السابقة، بعد موافقة لجنة الانضباط في الهيئة المستخدمة، دون المساس بالعقوبات الجزائية، ان اقتضى الامر.

وإذا كان الخاضع للخدمة موجودا في المنطقة الاولى طبقت عليه العقوبة التأديبية التي تتمثل في نقله الى المنطقة 2 أو 3 مع الزامه بأطول مدة في الخدمة المدنية.

ويتخذ قرار النقل في كلتا الحالتين الوزير المكلف بالتسيير الاداري للفرع، عملا بأحكام المادة 23 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه.

الباب السادس

أحكام تتعلق بشهادتي الإبراء أو الاعفاء

المادة 23 : يستظهر الاشخاص المذكورين في المادة 5 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه، الذين ينهون دراساتهم العالية بالوثائق التي توضح وضعيتهم ازاء الخدمة المدنية.

المادة 24 : يتلقى الخاضع للخدمة المدنية، بعد انقضاء مدة خدمته المدنية، تبعا لتكييفها المعتمد، شهادة ابراء من الهيئة المستخدمة حسب النموذج الوارد في الملحق رقم 5 بهذا المرسوم.

وتسلم هذه الشهادة للخاضع للخدمة المدنية بعد ثمانية أيام رزنامية على الاكثر من تاريخ انتهاء فترة خدمته المدنية لتغوله ما له من حق وتكون الوثيقة الاثباتية القانونية.

ثانيا - التكييف الذي يطبق على المهندسين المعماريين :

المادة 19 : يحدد تكييف مدة الخدمة المدنية الذي يطبق على المهندسين المعماريين طبقا للوثيقة الملحقة بهذا المرسوم وهي جزء لا يتجزأ منه (الملحق رقم 3)،

ثالثا - التكييف الذي يطبق على مستخدمي الصحة :

المادة 20 : يحدد تكييف مدة الخدمة المدنية الذي يطبق على الخاضعين في فروع الطب والصيدلة وجراحي الاسنان الذين ليسوا موظفين أو مقبولين لمتابعة التخصص في الدراسات العليا، حسب موقع القطاعات الصحية التي يعينون فيها موزعة تبعا للمناطق المذكورة في الملحق رقم 4، بهذا المرسوم.

يضبط توزيع القطاعات الصحية مرة في السنة تبعا لكل منطقة وحسب التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد والفرع أو التخصصات المتعمدة في الخدمة المدنية.

الباب الخامس

اجراءات خاصة تطبق على الخاضعين للخدمة المدنية في حالة ارتكابهم خطأ جسيما أو خطيرا

المادة 21 : اذا ارتكب الخاضع للخدمة المدنية في مواقع العمل خطأ جسيما أو خطيرا حسب مفهوم تشريع العمل وتطبيقا للمادة 23 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه، اختصت لجنة الانضباط المتساوية الاعضاء في الهيئة المستخدمة بالنظر في حقيقة الواقع وتقدير الظروف المخففة أو المشددة طبقا لاحكام المادة 76 من القانون رقم 62 - 06 المؤرخ في 27 فبراير سنة 1982 المذكور أعلاه.

ولا يجوز من جهة أخرى الاخلال بالاحكام
الاخرى العمول بها التى تحكم ممارسة الاعمال
للمحاسب الخاص.

الباب السابع أحكام مختلفة وختامية

المادة 27 : يحدد وزير التخطيط بقرار نماذج
تقدير التوظيف السنوى للخدمة المدنية ونموذج
جدول حصر الخريجين الموزعين حسب الفروع
والمستويات التأهيلية.

المادة 28 : يتعين على كل هيئة مستخدمة تستقبل
خاضعين للخدمة المدنية، أن ترسل تقريراً مرة في
السنة على الأقل الى وزير التخطيط والوزير المكلف
بالتسيير الادارى للفرع حسب النموذج الذى
يحدده بقرار وزارى مشترك بين وزير التخطيط
والوزير المعنى.

المادة 29 : تبين بدقة الاجراءات التنسيقية
لتطبيق الخدمة المدنية والخدمة الوطنية فى قرار
وزارى مشترك بين وزير الدفاع الوطنى ووزير
التخطيط.

المادة 30 : يعد وزير التخطيط، على أساس
التقارير التى ترسل اليه، تقريراً سنوياً عن تطبيق
الخدمة المدنية.

المادة 31 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر فى 22 شعبان عام 1407 الموافق
21 أبريل سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

لا يسع أية هيئة مستخدمة أن ترفض تسليم
الشهادة المذكورة التى تشبه شهادة العمل المنصوص
عليها فى التشريع المعمول به.

المادة 25 : تعفى الفروع والتخصصات التى لا
يرد ذكرها فى ملحق قانون المالية من الخدمة
المدنية فى السنة المقصودة.

تخول الهيئات المكونة صراحة تسليم شهادة
الاعفاء من الخدمة المدنية فى الفرع أو التخصص
غير المعتمد بناء على طلب أى طالب أنهى دراسته
العالية.

وتعد هذه الشهادات الاعفائية وثائق ادارية
صالحة لتبرير وضعية المعنيين المعفيين ازاء الالتزامية
القانونية بأداء الخدمة المدنية.

المادة 26 : يمكن الاعوان العموميون الذين
تتوفر فيهم الشروط والمقاييس المنصوص عليها
فى المادة 13 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ فى 11
فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم وقضوا أربع
سنوات خدمة فعلية على الأقل بصفتهم موظفين
مرسمين أن يحصلوا من اداراتهم، بناء على طلبهم
على شهادة الابرء، حسب الكيفيات المنصوص عليها
فى الفقرة الثانية من المادة 31 من القانون السالف
الذكر.

ولا يمكن طلب هذه الشهادة الا اذا حصل
المعنى من الهياكل المختصة التابعة للدولة على نهاية
علاقة العمل بصفة قانونية فى اطار الاجراءات
التنظيمية المعمول بها.

وشهادة الابرء هى الشهادة التى ألحق نموذجها
بهذا المرسوم، وتحمل ملاحظة «بيان الخدمة»
(الملحق رقم 6).

الملحق رقم (1)

الوزراء المكلفون بالتسيير الإداري للفروع
والتخصصات المعتمدة في الخدمة المدنية

ك. خ : كل الاختصاصات

ك. ف : كل الفروع

الوزراء	الفروع والتخصصات المستوى 6	الفروع والتخصصات المستوى 5
وزير الفلاحة والصيد البحري	- المهندس الزراعي - البيطري	- علوم زراعية (ك.خ)
وزير النقل	- الطيارون - ربان الرحلات البحرية الطويلة	
وزير الطاقة والصناعات الكيمياوية والبتروكيماوية	- الكيمياء الصناعية - مهندس الهندسة الكهربائية - مهندس الجيولوجيا - مهندس الجيوفيزياء - مهندس الحفر - مهندس انتاج المحروقات	
وزير الثقافة والسياحة	- علم تسيير المكتبات	- الفنادق والسياحة - علم تسيير المكتبات
وزير المالية		- المالية والمحاسبة
وزير التربية الوطنية	- أساتذة التعليم الثانوي (ك.خ) - اللغات الحية : الفرنسية والانجليزية	- أستاذ التعليم المتوسط
وزير الري والبيئة والغابات	- مهندس الري (ك.خ)	- الري
وزير التعليم العالي	- العلوم الدقيقة	
وزير الاشغال العمومية	- مهندس الاشغال العمومية (ك.خ)	- الاشغال العمومية
وزير الصحة العمومية	- الطب - الصيدلة - جراحة الاسنان - البيولوجيا	- المخبر - الصحة

الملحق رقم (1) (تابع)

الوزراء	الفروع والتخصصات المستوى 6	الفروع والتخصصات المستوى 5
وزير الصناعات الخفيفة	مهندس المواصلات السلكية واللاسلكية	التدفئة والتكييف
وزير البريد والمواصلات	مهندس الالكترونىك	التبريد
وزير التكوين المهني والعمل		المواصلات السلكية واللاسلكية
وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء	مهندس الهندسة المدنية (ك.خ)	مفتش (فرع الاستغلال والمواصلات السلكية واللاسلكية)
	مهندس الطبوغرافيا	الالكترونىك
	المهندس المعماري	حفظ الصحة والامن
	مهندس التعمير	أستاذ التعليم المهني
		رسم البناء
		التعمير (بما في ذلك مختص التهيئة)
		الطبوغرافيا
		الطرق والشبكات المختلفة والبناء
		الهندسة المدنية
		المتار المعير
		كهرباء البناء
		البناء المعدني
		منهجية الورشة وتنظيمها
وزير الصناعة الثقيلة	مهندس الميكانيكا	الالكتروميكانيكا
	مهندس الكهروميكانيكا	الالكتروتكتيك
	المناجم والمحاجر (بما فيها الصناعة المعدنية)	الميكانيكا (ك.خ)
	مهندس الالكترونىك	الصيانة
	مهندس الامن الصناعي	الرسم الصناعي
وزير التخطيط	الاقتصاد (ك.خ)	الاعلام الآلي
	مهندس الاعلام الآلي	الاحصائيات
	مهندس الاحصائيات	التخطيط
	التخطيط (المهندسون + حاملو شهادات الليسانس).	

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء خريجي مؤسسات التكوين العالي

وزارة :

مؤسسة :

فرع :

دفعة :

الاسم - اللقب العنوان	الجنس (1)	الحالة العائلية (2)	المتعاقد (3)	الدراسات العليا (4)	الخدمة الوطنية (5)

(1) «ذ» للذكر، «أ» للأنثى

(2) أعزب «ع»، متزوج «ز»، مطلق «ط»

(3) إذا كان الطالب متعاقدا، تذكر الهيئة التي تعاقد معها،

(4) إذا كان الطالب مقبولا في المسابقة الوطنية المنصوص عليها في المادة 27 من القانون رقم

84 - 05 المؤرخ في 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعات الدارسين في المنظومة

التربوية

(5) «ع» للمعنى «غ . ع» لغير المعنى.

الجدول رقم (3)

تكييف مدة الخدمة المدنية للمهندسين المعماريين

المنطقة 1 : 4 سنوات

المنطقة 2 : 3 سنوات

المنطقة 3 : سنتان

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3
ولاية باتنة	ولاية الشلف	ولاية أدرار
ولاية بجاية	ولاية أم البواقي	ولاية الاغواط
ولاية البليدة	ولاية بسكرة	ولاية بشار
ولاية البويرة	ولاية تبسة	ولاية تامنغست
ولاية تلمسان	ولاية تيارت	ولاية ورقلة
ولاية تيزي وزو	ولاية الجلفة	ولاية البيض

الملحق رقم (3) (تابع)

المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1
ولاية اليزى ولاية تندوف ولاية الوادى ولاية النعامة	ولاية جيجل ولاية سعيدة ولاية المسيلة ولاية الطارف ولاية تيسمسيلت ولاية خنشلة ولاية سوق أهراس ولاية ميلة ولاية عين الدفلى ولاية عين تموشنت ولاية غرداية ولاية غليزان	ولاية الجزائر ولاية سطيف ولاية سكيكدة ولاية سيدى بلعباس ولاية عنابة ولاية قالمة ولاية قسنطينة ولاية المدية ولاية مستغانم ولاية معسكر ولاية وهران ولاية برج بوعريريج ولاية بومرداس ولاية تيبازة

الملحق رقم (4)

تكييف مدة الخدمة المدنية للأطباء والصيدالة وجراحي الاسنان

المنطقة 1 : 4 سنوات

المنطقة 2 : 3 سنوات

المنطقة 3 : سنتان

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
أدرار تميمون رقان			أدرار
	بوقادير تنس	الشلف	الشلف
آفلو	الاغواط		الاغواط

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
	أم البواقي عين البيضاء مسكيانة عين مليلة		أم البواقي
	أريس بريكة عين التوتة مروانة نقاوس	باتنة	باتنة
	آقبو خراطة سيدي عيش أميزور	بجاية أوقاس	بجاية
أولاد جلال طولقة سيدي عقبة	بسكرة		بسكرة
العبادلة بنى عباس	بشار		بشار
		البليدة الاربعاء مفتاح العفرون بوفاريك	البليدة
	مشد الله سور الغزلان عين بسام	البويرة الاخضرية	البويرة
تامنغست عين صالح			تامنغست

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
العوينات مرسط بئر العاتر الشريعة	تبسة		تبسة
	الغزوات سبدو ندرومة	تلمسان الرمشي مغنية	تلمسان
	السوقر فرندة قصر الشلالة	تيارت المهدية	تيارت
	الأربعاء ناث ايراثن تيقزيرت ذراع الميزان بوغنى أزفون عين الحمام عزازقة	تيزي وزو	تيزي وزو
		سيدي محمد (مصطفى) سيدي محمد (الدكتور سعدان) الحراش باب الوادي القبّة حسين داي بولوغين بئر مراد رايس بني مسوس	الجزائر
	الجلفة عين وسارة مسعد حاسي بحبح		الجلفة

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
	الميلية الطاهير	جيجل	جيجل
	العين الكبيرة بوقاعة عين ولمان	سطيف العلمة	سطيف
	سعيدة الحساسنة		سعيدة
	الحروش القل تمالوس عزابة	سكيكدة	سكيكدة
	سفيـزف تلاغ ابن باديس	سيدي بلعباس	سيدي بلعباس
		عنابة (ابن سينا) عنابة (ابن رشد) سرايـدي العين الباردة شطايبي	عنابة
	وادي الزناتي بوشقوف عين العربي	قالمـة	قالمـة
		قسنطينة (ابن باديس) قسنطينة (سيدي مبـروك) الخروب زيغود يوسف	قسنطينة

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
	تابلاط عين بوسيف قصر البخاري بنى سليمان البرواقية	المدينة	المدينة
	سيدى على عين تدلس	مستغانم	مستغانم
عين الملح بوسعادة سيدى عيسى	المسيلة		المسيلة
	تيفنيف غريس بوحنيقية	معسكر المحمدية سيق	معسكر
توقرت	ورقلة		ورقلة
		وهران أرزيو المرسى الكبير	وهران
البيض الابيض سيدى الشيخ			البيض
جانت ان أمناس			اليزى
	مجانة رأس الوادى	برج بوعريريج	برج بوعريريج
		الرويبة الثنية برج منايل دلس عين طاية	بومرداس

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
	الطارف القالا بوحجار الدريعان		الطارف
تندوف			تندوف
برج بونعامة	تيسمسيلت ثنية الاحد		تيسمسيلت
الوادي المغير			الوادي
شرشار قايس	خنشلة		خنشلة
	سوق أهراس سدراتة		سوق أهراس
	قوراية	زرالدة القليعة الدويرة حجوط شرشال	تيزازة
	ميلة فرجيوة	شلفوم العيد	ميلة
		عين الدفلى مليانة خميس مليانة العطاف	عين الدفلى

الملحق رقم (4) (تابع)

القطاعات الصحية حسب المناطق			المنطقة
المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1	الولاية
مشريّة عين الصفراء			النعامة
		عين تموشنت حمام بوحجر بنى صاف	عين تموشنت
غرداية متليلي المنيعّة			غرداية
	وادي رهيو مازونة	غليزان	غليزان

لقد برأت ذمته (ها) من التزامات الخدمة المدنية طبقا لاحكام القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في II فبراير سنة 1984 المعدل والمتمم، والنصوص المتخذة لتطبيقه.

وسلمت هذه الشهادة للاستظهار بها والعمل بموجبها في حدود ما يخوله القانون.

تاريخ التعيين في الخدمة المدنية.....

تاريخ التسريح.....

المنصب المشغول.....

عنوان المستخدم.....

الاشعار.....

الوزارة الوصية.....

السلطة المكلفة بتسيير الفرع.....

حرر بـ.....

الملحق رقم (5)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة :

المستخدم :

شهادة الابرء من التزامات الخدمة المدنية

رقم التعريف

الاسم واللقب.....

اللقب العائلي الاصلى للمرأة.....

تاريخ الميلاد ومكانه.....

العنوان.....

الشهادة أو المؤهل.....

الاختصاص.....

مدرسة التكوين.....

الملحق رقم (6)

وزارة :

بيان الخدمة الذي يقوم مقام شهادة الإبراء
من التزامات الخدمة المدنية

أنا الممضى أسفله :

مدير

أشهد بهذه الوثيقة أن السيد (ة)

المولود (ة) في

الساكن (ة) في

المتخرج (ة)

بتاريخ

التخصص

قد مارس (ت) عمله (ها) فعلا بصفته (ها).

من يوم الى يوم

في

ومدة بيان خدمته (ها) في القطاع العمومي

بلغت

وهي مثل أداء الخدمة المدنية طبقا لاحكام المادتين

12 و 31 من القانون رقم 84 - 10 المؤرخ في 11

فبراير سنة 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بالخدمة

المدنية.

سلمت هذه الوثيقة للاستظهار بها والعمل

بموجبها في حدود ما يخوله القانون.

حرر في

الامضاء والختم

مرسوم رقم 87 - 91 مؤرخ في 22 شعبان عام 1407

الموافق 21 أبريل سنة 1987 يتعلق بدراسة

تأثير التهيئة العمرانية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير التهيئة العمرانية
والتعمير والبناء،- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - 10 و 152 منه،- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في
22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة
1983 والمتعلق بحماية البيئة،- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في
7 شوال عام 1986 الموافق 18 يناير سنة 1967
والمتمم، المعدل والمتمم،- وبمقتضى القانون رقم 81 - 09 المؤرخ في
2 رمضان عام 1401 الموافق 4 يوليو سنة 1981
الذي يعدل ويتمم الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في
18 يناير سنة 1967 والمتضمن القانون البلدي،- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتمم، المعدل والمتمم،- وبمقتضى القانون رقم 81 - 02 المؤرخ في
5 ربيع الثاني عام 1401 الموافق 14 فبراير سنة
1981 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 69 - 38 المؤرخ
في 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية،- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في
27 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة
1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية، لاسيما المادة
50 منه،- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 736 المؤرخ
في 12 ربيع الاول عام 1404 الموافق 17 ديسمبر سنة
1983 والمتضمن تنظيم برمجة الدراسات ذات
الطابع الاقتصادي،- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في
19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة
1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

المادة 4 : يشتمل مضمون دراسة أثر التهيئة العمرانية خصوصا على ما يأتي :

— مدى مناسبه تحديد موقع المشروع في المنطقة المعتمدة من حيث المطابقة مع الاحكام التشريعية المعمول بها في هذا المجال، لاسيما قانون الولاية، والقانون البلدي المعدلان والمتممان،

— تبرير الاماكن الممكنة،

— تقويم آثار المشروع المباشرة وغير المباشرة تقويما وافيا في منطقة توطينه،

تثبت هذه العناصر في وثائق نموذجية تعدها وتوزعها وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء، حسب حجم المشروع ونوعه وأهميته.

المادة 5 : يسحب المتعاملون المعنيون الوثائق النموذجية المذكورة في المادة 4 السابقة من وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء.

المادة 6 : دراسة أثر التهيئة العمرانية جزء لا يتجزأ من ملف ترشيد المشاريع المحددة في المادة 2 أعلاه.

المادة 7 : لا يمكن أن يسجل أى مشروع يخضع لاجراء دراسة أثر التهيئة العمرانية في قائمة الاستثمارات العمومية أو يتلقى اعتمادا بعنوان الاستثمار الخاص الوطنى الا بعد استيفائه شرط الاجراء المذكور، واستشارة وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء في مجال دراسة أثر التهيئة العمرانية.

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 شعبان عام 1407 الموافق 21 أبريل سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 345 المؤرخ في 23 صفر عام 1405 الموافق 17 نوفمبر سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير التعمير والبناء والاسكان وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبناء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 23 المؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 الذى يعدل المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 41 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والمتضمن نقل صلاحيات وزير التخطيط والتهيئة العمرانية في مجال التهيئة العمرانية الى وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 42 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 4 مارس سنة 1986 والمتعلق بصلاحيات وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : عملا بالمادة 50 من القانون رقم 87 — 03 المؤرخ في 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية، تحدد أحكام هذا المرسوم محتوى دراسة أثر التهيئة العمرانية واجراءاتها.

المادة 2 : تستهدف دراسة أثر التهيئة العمرانية تحليل آثار المشاريع و/أو أعمال التهيئة العمرانية أو الخاصة التى يمكن بسبب، أهمية أبعادها، أن تغير أشكال التنظيم الاقتصادى والحضرى، وشغل المجال، أو تلحق ضررا بالصحة العمومية، والزراعة، وحماية الطبيعة، والمحافظة على الاماكن والمعالم سواء أكان ذلك بصورة مباشرة و/أو غير مباشرة.

المادة 3 : تشمل دراسة أثر التهيئة العمرانية وتتكامل العناصر المتعلقة بالمحافظة على الموارد البشرية والطبيعية، وحمايتها واستثمارها.

مراسيم فردية

مراسيم مؤرخة في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 تتضمن إنهاء مهام نواب مديرين بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا)

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد جقيدل، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد سعيد بوشماق، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد رشيد شويب، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد اسماعيل حامق، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد بشير قايد على، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام محافظ بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا).

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد رابحي، بصفته محافظا بمحافظة الاصلاح والتنظيم الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

مراسيم مؤرخة في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 تتضمن إنهاء مهام مديرين للدراسات بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا)

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد جمال خرشي، بصفته مديرا للدراسات بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد حميدو زيفة، بصفته مديرا للدراسات بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محند السعيد لوني، بصفته مديرا للدراسات بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام كاتب عام لولاية.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987، انتهى مهام السيد السعيد حسين بصفته كاتباً عاماً لولاية تلمسان.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مفتش عام بوزارة المالية.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد عمرو دباغ، بصفته مفتشاً عاماً بوزارة المالية.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير المحاسبة بوزارة المالية.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد عبد المالك بن الشريف، بصفته مديراً للمحاسبة بالمديرية العامة للميزانية والمحاسبة والوكالة القضائية للخزينة بوزارة المالية.

مرسومان مؤرخان في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمنان إنهاء مهام نائب مدير بوزارة المالية.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد بن شوية، بصفته نائب مدير للمراجعة بالمديرية العامة للميزانية والمحاسبة والوكالة القضائية للخزينة بوزارة المالية.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد مراد تمام، بصفته نائب مدير المنازعات بالمديرية العامة للضرائب وأملك الدولة بوزارة المالية، لآلته على التقاعد.

السيدة فتحة بوعقادة زوجة بن خليل، بصفته نائبة مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد ابراهيم بهاته، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيدة حسيبة بومرداسي زوجة بن دكير، بصفته نائبة مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد لحباسي عواشيرة، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد ودان، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد رشيد حمادو، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد عبد الغنى سيدى بومدين، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد قوارف، بصفته نائب مدير بمحافظة الاصلاح والتجديد الاداريين (سابقا) التي تم الغاؤها.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مفتش عام بوزارة العدل.

بموجب مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يعين السيد مصطفى آيت مصباح، مفتشا عاما بوزارة العدل.

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين العمال المعيّنين بمرسوم في وظيفة عليا على رأس هياكل الإدارة المركزية لوزارة العدل.

بموجب مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يعين العمال المعيّنون بمرسوم في وظيفة عليا للدولة في الإدارة المركزية لوزارة العدل، على رأس الهياكل المنصوص عليها في المرسوم رقم 85 - 20 المؤرخ في 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، طبقا لاحكام هذا النص.

يعين نائبى مدير السيدان :

- قدور براجة، نائب مدير للقضاء،

- محند محرز، نائب مدير للتشريع.

يلغى تعيينا السيدين المذكورين أعلاه، المرسومين الخاصين بهما الصادرين في أول أبريل سنة 1986 وأول يناير سنة 1985 ويعوضهما.

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين نائب مدير بوزارة العدل.

بموجب مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يعين السيد أولعيد حميتوش، نائب مدير للوسائل العامة بوزارة العدل.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير الشؤون الجزائية واجراءات العفو بوزارة العدل.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد مصطفى آيت مصباح، بصفته مديرا للشؤون الجزائية واجراءات العفو بوزارة العدل، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

مرسومان مؤرخان في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمنان إنهاء مهام نائبى مدير بوزارة التعليم العالى.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد الصالح بن الشيخ الفقون، بصفته نائب مدير المصالح العلمية والتقنية بوزارة التعليم العالى، لتكليفه بوظيفة عليا أخرى.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد محمد بوحميدى، بصفته نائب مدير النشاط الرياضى والثقافى بوزارة التعليم العالى، وذلك بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة.

بموجب مرسوم مؤرخ في أول شعبان عام 1407 الموافق 31 مارس سنة 1987 انتهى مهام السيد كمال بفلول، بصفته مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة.

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مدير التراث الثقافي بوزارة الثقافة والسياحة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يعين السيد سيد أحمد بعلل، مديرا للتراث الثقافي بوزارة الثقافة والسياحة.

مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يتضمن تعيين مدير التعاون والتكوين وتحسين المستوى في الخارج بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 2 شعبان عام 1407 الموافق أول أبريل سنة 1987 يعين السيد محمد الصالح بن الشيخ الفقون، مديرا للتعاون والتكوين وتحسين المستوى في الخارج بوزارة التعليم العالي.

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الدفاع الوطني

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، ومجموع النصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 06 المؤرخ في 3 جمادى الاولى عام 1402 الموافق 27 فبراير سنة 1982 والمتعلق بعلاقات العمل الفردية،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 2 المؤرخ في 24 ذى القعدة عام 1391 الموافق 20 يناير سنة 1971 الذى تمدهد بموجبه أحكام الامر رقم 68 — 92 المؤرخ في 26 أبريل سنة 1968 والقاضى باجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم،

— وبمقتضى الامر رقم 77 — 10 المؤرخ في 11 ربيع الاول عام 1397 الموافق أول مارس سنة 1977 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالموظفين الدبلوماسيين والقنصلين،

قرار مؤرخ في 23 ربيع الاول عام 1406 الموافق 25 نوفمبر سنة 1986 يتضمن تعيين قاض عسكري.

بموجب قرار مؤرخ في 23 ربيع الاول عام 1406 الموافق 25 نوفمبر سنة 1986 يعين الملازم الاول بوعلام خندق، وكيلا عسكريا مساعدا لدى المحكمة العسكرية فى قسنطينة ابتداء من أول ديسمبر سنة 1986.

وزارة الشؤون الخارجية

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 10 رجب عام 1407 الموافق 10 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء مسابقة على أساس الاختبارات للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية.

ان الوزير الاول،

ووزير الشؤون الخارجية،

والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 46 المؤرخ فى 30 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 مارس سنة 1986 الذى يحدد انتقاليا شروط توظيف المستخدمين فى المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى القرار الوزارى المشترك المؤرخ فى 6 ذى الحجة عام 1389 الموافق 12 فبراير سنة 1970 والمتضمن تحديد مستوى معرفة اللغة الوطنية بالنسبة لموظفى ادارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل،
يقرران مائلى :

المادة الاولى : تجرى مسابقة على اساس الاختبارات للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية وفقا لاحكام المحددة فى هذا القرار.

المادة 2 : يحدد عدد المناصب المعروضة بثلاثين (30).

المادة 3 : تخصص المسابقة للاعوان التابعين لمختلف أسلاك وزارة الشؤون الخارجية والاعوان العاملين بمصالح وزارة الشؤون الخارجية البالغين من العمر 40 سنة أو أكثر عند تاريخ المسابقة، المرسمين فى درجتهم والحاملين شهادة ليسانس فى التعليم العالى أو شهادة معادلة. الا أنه يمكن تأخير حد السن بسنة عن كل ولد فى الكفالة دون أن يتجاوز المجموع عشر (10) سنوات بالنسبة لاعضاء جيش التحرير الوطنى أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى وخمس سنوات (5) لمن لا تتوفر فيهم هذه الصفة.

المادة 4 : تجرى المسابقة بالمدرسة الوطنية للادارة 13 طريق عبد القادر قدوش، حيدرة، الجزائر العاصمة.

المادة 5 : يجب أن تشتمل ملفات الترشيح على الوثائق التالية :

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 145 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمى أو الفردى التى تهم وضعية الموظفين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أعضاء جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى، المعدل بالمرسوم رقم 68 - 517 المؤرخ فى 19 غشت سنة 1968 والمرسوم رقم 69 - 21 المؤرخ فى 18 غشت سنة 1969،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71 - 43 المؤرخ فى أول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حد السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 56 المؤرخ فى 11 ربيع الاول عام 1397 الموافق أول مارس سنة 1977 والمتضمن القانون الاساسى الخاص بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية، ولاسيما المادة 11 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 60 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذى يحدد اجراءات التطبيق الفورى للمرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ فى 23 مارس سنة 1985

المادة 7 : ترسل ملفات الترشح المنصوص عليها في المادة 5 أو تودع بالمديرية الفرعية للموظفين بوزارة الشؤون الخارجية.

المادة 8 : يحدد تاريخ قفل التسجيلات بشهرين بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تجرى اختبارات المسابقة بعد شهر على الأقل من تاريخ قفل التسجيلات.

المادة 9 : تحدد قائمة المترشحين المرخص لهم بالمشاركة في المسابقة من طرف مديرية الوسائل بوزارة الشؤون الخارجية، وتنشر عن طريق اللصق بالادارة المركزية والمصالح الخارجية.

المادة 10 : يستدعى المترشحون الناجحون في الاختبارات الكتابية للقبول شخصيا لاجراء الاختبار الشفوي.

المادة 11 : يحدد وزير الشؤون الخارجية قائمة المترشحين الناجحين بناء على اقتراح اللجنة التي تتكون من :

- الامين العام لوزارة الشؤون الخارجية،
- المدير العام للوظيفة العمومية أو ممثله،
- مدير العلاقات الاقتصادية والثقافية الدولية،
- مدير البلدان العربية،
- مدير افريقيا،
- مدير الادارة والوسائل،
- ممثلين عن الموظفين منتخبين في اللجنة المتساوية الاعضاء لسلك الوزراء المفوضين والمستشارين في الشؤون الخارجية وكتاب الشؤون الخارجية.

وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- طلب المشاركة في المسابقة،

- نسخة طبق الاصل مصادق عليها من الشهادة أو مايعادلها،

- شهادة مصادق عليها لقرار التعيين أو الترسيم في سلك من أسلاك الموظفين.

المادة 6 : تحتوى المسابقة على أربعة (4) اختبارات كتابية للقبول واختبار شفاهي للنجاح حول البرنامج الملحق.

أولا - تحتوى الاختبارات الكتابية للقبول على مايلي :

أ - اختبار في الثقافة العامة حول موضوع ذى طابع اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى، المدة : 5 ساعات - المعامل 5 - العلامة المقصية 8.

ب - اختبار في القانون الدولى العام والقانون الادارى حسب اختيار المترشح، المدة : 4 ساعات - المعامل 4 - العلامة المقصية 8.

ج - اختبار فى تحرير وثيقة ادارية أو دبلوماسية حسب اختيار المترشح المدة : 5 ساعات - المعامل 6 - العلامة المقصية 8.

د - اختبار فى اللغة الوطنية بالنسبة للمترشحين الذين لم يمتحنوا فى هذه اللغة، المدة : ساعتان - المعامل 2 - العلامة المقصية 6.

هـ - اختبار فى اللغة الاجنبية بالنسبة للمترشحين باللغة الوطنية، المدة : ساعتان - المعامل 2 - العلامة المقصية 6.

و - اختبار اختياري فى اللغات الاجنبية حسب اختيار المترشح، المدة : ساعة واحدة - المعامل 1 - لا تؤخذ بعين الاعتبار كل علامة تقل عن 10.

ثانيا - الاختبار الشفوي للنجاح :

- حوار مع اللجنة يتعلق بالبرنامج الملحق، المدة : 20 دقيقة - المعامل 3.

المادة 12 : يستفيد المترشحون أعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني من زيادة في النقط تساوي 1/20 على الأكثر من النقاط التي يمكن الحصول عليها.

المادة 13 : يعين المترشحون الناجحون كتابا للشؤون الخارجية متمرنين. ويعينون حسب احتياجات المصالح.

المادة 14 : كل مترشح لا يلتحق بمنصبه دون تقديم سبب مبرر شهرا بعد اشعاره بتعيينه يفقد حق الاستفادة من نجاحه في مسابقة.

المادة 15 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 10 رجب عام 1407 الموافق 10 مارس سنة 1987.

عن وزير الشؤون الخارجية	عن الوزير الاول
الامين العام	وبتفويض منه
اسماعيل حمداني	المدير العام للوظيفة العمومية
	محمد كمال العلمي

الملحق

برنامج المسابقة للالتحاق بسلك الوزراء المفوضين والمستشارين وكتاب الشؤون الخارجية

أولا - الاختبارات الكتابية للقبول :

(1) اختبار الثقافة العامة :

- التيارات الكبرى للفكر المعاصر،
- المشاكل السياسية المعاصرة وتطور العلاقات الدولية،

- النظام الاقتصادي الدولي الجديد،
- العالم الثالث،
- عدم الانحياز،

- الثقافة والحضارة في العالم المعاصر،
- الاسلام في العالم الجديد،
- الحركة الوطنية وكفاح التحرير الوطني،
- الثورة الجزائرية ومكانها في العالم،
- مشاكل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر،

- الصفات الخاصة بالثورة الجزائرية (الميثاق الوطني، التسيير الاشتراكي للمؤسسات الثورة الزراعية...).

(2) - اختبار القانون العام :

أ - القانون الدستوري :

أ - الدولة الجزائرية : طبيعتها وشكلها ومحتواها :

- جهاز الحكومة : دوره وعمله،
- مساهمة المواطنين : الحزب، المنظمات الجماهيرية،
- علاقات الحزب بالدولة كما حددها الميثاق الوطني والدستور.

ب - النظم السياسية الكبرى المعاصرة :

أهم أنواع النظم : بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد السوفياتي، يوغوسلافيا، سويسرا.

ب - القانون الاداري :

أ - التنظيم الاداري،

اللامركزية : الجماعات المحلية والاختصاصات الادارية، الولايات، الدوائر، البلديات، المؤسسة والهيئات العمومية.

ب - العمل الاداري :

الوثائق الادارية، الرخصة الادارية، مفهوم المرفق العام والمنفعة العمومية، العقود، المسؤولية الادارية والمنازعات.

ثانيا - الاختبار الشفوي :

عرض لمدة ربع ساعة متبوع بحوار مع اللجنة بعد نصف ساعة من التحضير حول موضوع فكري يتعلق بالمشاكل الكبرى الحالية في الجزائر والعالم.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 4 رجب عام 1407 الموافق 4 مارس سنة 1987 يتضمن الترخيص بتنظيم يانصيب لفائدة ديوان رياض الفتح،

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير المالية،

- بمقتضى الامر رقم 77 - 5 المؤرخ في أول ربيع عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتضمن تنظيم اليانصيب،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 8 محرم عام 1397 الموافق 29 ديسمبر سنة 1977 والمتعلق بتطبيق أحكام الامر رقم 77 - 05 المؤرخ في أول ربيع الاول عام 1397 الموافق 19 فبراير سنة 1977 والمتضمن تنظيم اليانصيب،

- وبناء على الطلب المقدم من ديوان رياض الفتح بتاريخ 22 فبراير سنة 1987،
- وبناء على اقتراح مدير التنظيم والمراقبة،
يقرران مايلي :

المادة الاولى : يرخص لديوان رياض الفتح بتنظيم يانصيب يبلغ رأسماله الاسمي 500.000 دج.

المادة 2 : يخصص ايراد اليانصيب الصافي كاملا لفائدة الصندوق المخصص لتشجيع المواهب الشابة في الميدان الثقافي والابداع الفني على أن يثبت ذلك قانونيا.

طرق الامتلاك من طرف الادارة (التأميم، نزع الملكية، المصادرة).

ج - الوظيفة العمومية :

مبادئ القانون الاساسي العام المؤرخ في 2 يونيو سنة 1966، سير الحياة المهنية، حقوق والتزامات الموظفين، مفهوم القانون الاساسي الخاص.

د - القانون الاساسي العام للعامل :

- مبادئ القانون الاساسي العام للعامل،
- حقوق العامل والتزاماته،
- علاقات العمل،
- ترقية العامل الاجتماعية وحمايته.

ج - القانون الدولي العام :

- العلاقات الدولية،
- المنظمات الدولية،
- منظمة الامم المتحدة ومؤسسات الامم المتحدة،
- المنظمات الدولية الاخرى،
- المنظمات الجهوية (منظمة الوحدة الافريقية، الجامعة العربية)،
- التعاون الدولي.

3 - اختبار في تحرير وثيقة :

- تحرير وثيقة (نص، تعليمية أو منشور، تقرير ...) انطلاقا من ملف مختار يتعلق بمسألة معينة في القانون الدستوري، أو القانون الاداري أو القانون الدولي.

4 - اختبار في اللغة :

- اختبار في اللغة الوطنية للمرشحين المتحنيين باللغة الفرنسية واختبار في اللغة الفرنسية للمرشحين المتحنيين باللغة الوطنية.

5 - اختبار اختياري في اللغة الاجنبية :

- بيان اللغة أو اللغات.

وتلغى فوراً كل ورقة غير مبيعة يكون رقمها رابحاً ثم يجرى سحب متعاقب حتى تصيب القرعة حامل الورقة المبيعة.

المادة 9 : يرخّص بأى تغيير فى تاريخ السحب.

المادة 10 : يجب أن تكون الأرقام الراححة والجوائز المطابقة لها وكذلك مهلة سحب تلك الجوائز من الراححين موضوع اشهار يتم خلال 48 ساعة.

المادة 11 : تتكون لجنة مراقبة اليانصيب من نائب مدير حالة الاشخاص ومرورهم والاملاك ممثلاً لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وأمين خزانة ولاية الجزائر ممثلاً لوزارة المالية والسيدة : فردى سكيّنة ممثلة للمجموعة المستفيدة.

وتتحقق هذه اللجنة من السيد السليم لجميع العمليات المرتبطة باليانصيب.

المادة 12 : يرسل تقرير عام عن سير اليانصيب بعد شهرين من السحب الى مديرية التنظيم والمراقبة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية ويشتمل هذا التقرير الموقع من قبل أعضاء لجنة المراقبة على مايلى :

- نموذج الاوراق،
- عدد الاوراق المعروضة للبيع،
- كشف الاوراق غير المبيعة،
- عدد الاوراق المبيعة،
- سعر الورقة،
- الايراد الاجمالى للبيع،
- مصاريف تنظيم اليانصيب،
- النسبة المئوية لمصاريف التنظيم من رأسمال الاصدار،
- الايراد الصافى لليانصيب،
- محضر السحب،

المادة 3 : يجب الا تتجاوز بأى حال مصاريف تنظيم اليانصيب وشراء الجوائز خمسة عشرة فى المائة (15%) من رأسمال الاصدار.

المادة 4 : يجب أن تحتوى الاوراق المعروضة للبيع على مايلى :

- رقم الورقة،
- تاريخ هذا القرار،
- تاريخ السحب وساعته ومكانه،
- مقر المجموعة المستفيدة،
- سعر الورقة،
- مبلغ رأسمال الاصدار المرخص به،
- عدد الجوائز وتعيين الجوائز الرئيسية فيها،

- الزام الراححين بأخذ جوائزهم خمسة وأربعين (45) يوماً من تاريخ السحب وتصبح الجوائز غير المطالب بها فى نهاية المهلة حقاً مكتسباً للمؤسسة بحكم القانون.

المادة 5 : يمكن بيع الاوراق عن طريق التجول والايداع والعرض للبيع عبر التراب الوطنى ولا يمكن بأية حال زيادة سعرها ولا يمكن أن تقدم كعلاوة لبيع أية بضاعة ويصنع البيع فى المنازل.

المادة 6 : ينتهى بيع الاوراق قبل ثمانية أيام على الاقل من تاريخ السحب وتجمع الاوراق غير المبيعة فى مقر المجموعة قبل السحب يوضع بيان عنها لهذا الغرض.

المادة 7 : يجب أن يدفع ايراد بيع الاوراق قبل السحب الى خزانة ولاية الجزائر ولا يمكن سحب أى مبلغ قبل سحب الجوائز أو وبدون تأشيرة رئيس لجنة المراقبة.

المادة 8 : لليانصيب سحب وحيد وعلنى يوم 28 أبريل سنة 1987 على الساعة الثالثة مساءً بمجمع الفنون الكائن بالمدنية - الجزائر.

قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول المغربية».

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 تعتمد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول المغربية».

يجب على الجمعية أن تمارس نشاطها طبقا لاحكام المنصوص عليها في قانونها الاساسي.

ويمنع عليها منعاً باتاً أن تمارس أى نشاط يخالف هدف احداثها أو يمس أمن الدولة وسلامة ترابها الوطني، أو يكون أساسه موضوعاً غير شرعى مخالفاً للقوانين والاعلاق.

قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول المغربية العربية».

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 تعتمد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول المغربية العربية».

يجب على الجمعية أن تمارس نشاطها طبقا لاحكام المنصوص عليها في قانونها الاساسي.

ويمنع عليها منعاً باتاً أن تمارس أى نشاط يخالف هدف احداثها أو يمس أمن الدولة وسلامة ترابها الوطني، أو يكون أساسه موضوعاً غير شرعى مخالفاً للقوانين والاعلاق.

— قائمة الجوائز التي لم يسحبها الرابعون خلال المهلة المقررة وأصبحت حقاً مكتسباً بحكم القانون للمؤسسة نتيجة لذلك،
— الاشهار المنظم.

المادة 13 : يترتب على عدم مراعاة أحد الشروط المذكورة أعلاه، سحب الرخصة بحكم القانون دون الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.

المادة 14 : يكلف مدير التنظيم والمراقبة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والمدير العام لديوان رياض الفتح، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 رجب عام 1407 الموافق 4 مارس سنة 1987.

عن وزير الداخلية	عن وزير المالية
والجماعات المحلية	الامين العام
الامين العام	محمد طرباش
عبد العزيز مضوى	

قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول العربية الاصيلية».

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 تعتمد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول العربية الاصيلية».

يجب على الجمعية أن تمارس نشاطها طبقا لاحكام المنصوص عليها في قانونها الاساسي.

ويمنع عليها منعاً باتاً أن تمارس أى نشاط يخالف هدف احداثها أو يمس أمن الدولة وسلامة ترابها الوطني، أو يكون أساسه موضوعاً غير شرعى مخالفاً للقوانين والاعلاق.

وزارة الفلاحة والصيد البحري

قرار مؤرخ في 27 محرم عام 1407 الموافق أول أكتوبر سنة 1986 يتضمن تشكيل اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بموظفي الادارة المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

بموجب قرار مؤرخ في 27 محرم عام 1407 الموافق أول أكتوبر سنة 1986، يصرح بانتخاب الاعوان الآتية أسماؤهم ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بواحد وعشرين (21) سلكا تابعا لوزارة الفلاحة والصيد البحري والمبينين في الجدول الآتي :

قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 يتضمن اعتماد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول الانجليزية الاصيلة».

بموجب قرار مؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 24 فبراير سنة 1987 تعتمد الجمعية المسماة «الجمعية الوطنية لمربي الخيول الانجليزية الاصيلة».

يجب على الجمعية أن تمارس نشاطها طبقا للاحكام المنصوص عليها في قانونها الاساسي. ويمنع عليها منعا باتا أن تمارس أى نشاط يخالف هدف احداثها أو يمس أمن الدولة وسلامة ترابها الوطنى، أو يكون أساسه موضوعا غير شرعى مخالفا للقوانين والاعلاق.

الاعضاء الدائمون	الاعضاء الاضافيون	الاسلاك
مختار محمد مولود بوغانم بدر الدين مهدي عمر	مدوش محمد أرزقي درقاوى حميد مزارى قاسم	مهندسو الدولة فى الفلاحة البيطريون المفتشون الاساتذة المساعدون فى الابحاث
باسطة بلقاسم براىك خير الدين خير الدين فاروق	حسين فريد عبالات رابح العابد عبد الحميد	مهندسو التطبيق فى الفلاحة مساعداو الابحاث
سعد الدين سليم بوعبسة سعيد	مقدم ناصر غازى موسى	التقنيون فى الفلاحة
لعجال محمد شوشى كمال	بوكسانى الحاج عبد يون محمد	المساعدون التقنيون فى الفلاحة
عريب أحمد عمرى محمد	بوشعير صديق محمودى صالح	الاعوان التقنيون المتخصصون فى الفلاحة
دراع سعيد جنان عبد الكريم	آيت مزيان منور عميشى رشيد	الاعوان التقنيون فى الفلاحة

الاعضاء الدائمون	الاعضاء الإضافيون	الاسلاك
بوعليط محمد أمقران البلاي أحمد أكتوف نذير	صايم حسين سيدي موسى محيي الدين ديب محمد الشريف	الملحقون الإداريون مفتشو الضمان الاجتماعي للفلاحة للشؤون الريفية
بن صدوق ناصر العيادي محمد جبراني محمد	بوعلاق سقاي بودفال أرزقي عليان رابح	الكتاب الإداريون مراقبو الضمان الاجتماعي للفلاحة والشؤون الريفية
تيفرفة ابراهيم فتحى محمد نورين ياسمينه ولد حمو مليكة	جبارة خليفة بليك سالم فتنان رزقي بركان ابراهيم	الاعوان الإداريون المختزلون الضاربون على الآلة الكاتبة
عايش بوعلام حمار محمد مستار محمد	طوايبي يوسف أووحسن عاشور مجدوب أعراب	أعوان المكتب
برجوان ابراهيم دراع ابراهيم حماني محمد	لميني مليكة بوعاصيد توفيق حمران رابح	الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة
بوحايك على عيساتي بوزيد	قدور أحسن قراج أحمد	سائقو السيارات من الصنف الاول العمال المهنيون من الصنف الاول
قنفود محمد بطة محمد علواش محمد	راشدي رابح بن سالم مختار رفاس عبد الحفيظ	سائقو السيارات من الصنف الثاني
اليزيد محمد فريد سعيد	فضالة مناد زغبي مخلوب	العمال المهنيون من الصنف الثاني
جبار عبد الله حطاب بشير	بدروني محمد طهرور أحمد	العمال المهنيون من الصنف الثالث
مؤذن مصطفى بلعقون شريف مناع عبد القادر	بوكابوس سعيد حقيدن الحواش فضية محفوظ	أعوان المصلحة

المادة 2 : يعين الاعوان الآتية أسماؤهم ممثلين عن الادارة في اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بموظفي 2I سلك تابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والمبينين في الجدول الآتي :

الاعضاء الدائمون	الاعضاء الاضافيون	الاسلاك
أملو الوناس لفرايط محمد كيحل نور الدين	قاسى عيسى مسعود عبد علي آيت عمرو محمد أمزيان	مهندسو الدولة في الفلاحة البيطريون المفتشون الاساتذة المساعدون في الابحاث
أملو الوناس لفرايط محمد كيحل نور الدين	قاسى عيسى مسعود عبد علي آيت عمرو محمد أمزيان	مهندسو التطبيق في الفلاحة مساعداو الابحاث
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود آيت عمرو محمد أمزيان	التقنيون في الفلاحة
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود آيت عمرو محمد أمزيان	المساعدون التقنيون في الفلاحة
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود آيت عمرو محمد أمزيان	الاعوان التقنيون المتخصصون في الفلاحة
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود آيت عمرو محمد أمزيان	الاعوان التقنيون في الفلاحة
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	الملحقون الاداريون مفتشو الضمان الاجتماعى للفلاحي للشؤون الفلاحية
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	الكتاب الاداريون مراقبو الضمان الاجتماعى للشؤون الريفية
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود قمارى عمر	ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز كروم أحمد آيت عمرو محمد أمزيان	الاعوان الاداريون المختزلون الضاربون على الآلة الكاتبة
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	اعوان المكتب

الاعضاء الدائمون	الاعضاء الاضافيون	الاسلاك
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود كروم أحمد	سائقو السيارات من الصنف الاول العمال المهنيون من الصنف الاول
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	سائقو السيارات من الصنف الثانى
أملو الوناس لفرايط محمد	قاسى عيسى مسعود كروم أحمد	العمال المهنيون من الصنف الثالث
أملو الوناس لفرايط محمد قاسى عيسى مسعود	قمارى عمر ابراهيمى محمد آيت بلقاسم محرز	أعوان المصلحة.

وزارة الأعلام

قرار مؤرخ فى أول رجب عام 1407 الموافق أول مارس سنة 1987 يتضمن انشاء لجان خاصة بموظفى الادارة المركزية بوزارة الاعلام.

ان وزير الاعلام،

— بمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسى العام للعامل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 59 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تنشأ لدى وزارة الاعلام بعنوان الادارة المركزية، لجان للموظفين خاصة بأسلاك الموظفين المبينة أدناه :

- 1 — المحافظون،
- 2 — مستشارو الاعلام،
- 3 — الملحقون بالابحاث،
- 4 — الوثائقون،
- 5 — المساعدون فى الابحاث،
- 6 — الملحقون الصحافيون،
- 7 — الوثائقون المساعدون،
- 8 — الملحقون الاداريون،
- 9 — الكتاب الاداريون،
- 10 — الاعوان الاداريون،
- 11 — الاعوان التقنيون للاستغلال،
- 12 — أعوان المكتب،
- 13 — الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة،
- 14 — العمال المهنيون من الصنف الاول،
- 15 — العمال المهنيون من الصنف الثانى،
- 16 — سائقو السيارات من الصنف الاول،
- 17 — سائقو السيارات من الصنف الثانى،
- 18 — العمال المهنيون من الصنف الثالث،
- 19 — أعوان المصلحة.

المادة 2 : تتشكل اللجان المتساوية الاعضاء المذكورة أعلاه، طبقا للجدول التالي :

ممثلو العمال		ممثلو الادارة		الاسلاك
الاضافيون	الدائمون	الاضافيون	الدائمون	
2	2	2	2	المحافظون
3	3	3	3	مستشارو الاعلام
2	2	2	2	الملحقون بالابحاث
2	2	2	2	الوثائقيون
2	2	2	2	المساعدون في الابحاث
2	2	2	2	الملحقون الصحفيون
2	2	2	2	الوثائقيون المساعدون
3	3	3	3	الملحقون الاداريون
3	3	3	3	الكتاب الاداريون
3	3	3	3	الاعوان الاداريون
2	2	2	2	الاعوان التقنيون للاستغلال
3	3	3	3	الاعوان الضاربون على الآلة الكاتبة
3	3	3	3	أعوان المكتب
2	2	2	2	العمال المهنيون من الصنف الاول
2	2	2	2	العمال المهنيون من الصنف الثاني
2	2	2	2	سائقو السيارات من الصنف الاول
2	2	2	2	سائقو السيارات من الصنف الثاني
2	2	2	2	العمال المهنيون من الصنف الثالث
2	2	2	2	أعوان المصلحة.

التصويت. وتعلق قائمة المنتخبين في مكاتب الادارة 20 يوما قبل التاريخ المحدد للانتخاب.

المادة 6 : يتم فرز أوراق الانتخاب في المكتب المركزي للتصويت خلال 24 ساعة التالية لاستيلاء هذه الاوراق.

المادة 7 : يحدد محضر عن عمليات الانتخاب بعد الفرز ثم تعلق النتائج.

تنشر قائمة المترشحين (الدائمين والنواب) عن طريق التعليق في المكتب المركزي للتصويت.

المادة 3 : يجرى انتخاب ممثلي الموظفين بعد عشرة أيام (10) من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 4 : ينشأ مكتب مركزي للتصويت بمديرية التخطيط والوسائل، المديرية الفرعية للموظفين والتكوين ويكلف بفرز الاصوات وعلان نتائج الانتخابات لممثلي الموظفين في لجان الموظفين للاسلاك المحدثه بوزارة الاعلام.

المادة 5 : تحدد قائمة المنتخبين من طرف نائب مدير الموظفين والتكوين الذي ينشأ لديه مكتب

وراكبوها في الأماكن الامامية السائرون في الطرق المسماة «الطرق السريعة في المدن».

المادة 3 : يعفى من وجوب شد الحزام الواقى راكبو المقاعد الامامية في :

— سيارات مصالح الشرطة والدرك الوطني ومكافحة الحرائق،
— سيارات الاسعاف،

— سيارات تدخل مصالح البريد والمواصلات، وسيارات الكهرباء والغاز عندما تقوم بمهام مستعجلة.

المادة 4 : في تطبيق هذا القرار :

— تعنى عبارة «سيارة خاصة» نوع السيارة كما هو موجود في بطاقة الترخيم،

— تعنى عبارة «مدينة» المحيط الذى تجتمع فيه العمارات المتقاربة البناء والمشار الى باب دخولها والخروج منها باشارات موضوعة لهذا الغرض على طول الطريق الذى يقطعه أو يجانبه،

— تعنى عبارة «الطريق السريع في المدينة» كل طريق أو جزء من الطريق الذى تفوق فيه السرعة المسموح بها 60 كلم في الساعة.

المادة 5 : لا تنطبق أحكام المادة الاولى أعلاه الا بعد سنة من تاريخ نشر هذا القرار. على السائقين وراكبي السيارات المستعملة منذ أول يناير سنة 1974 وغير المزودة بالاحزمة الواقية.

المادة 6 : تسرى أحكام هذا القرار ابتداء من أول مايو سنة 1987.

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 شعبان عام 1407 الموافق 15 أبريل سنة 1987.

رشيد بن يلس

المادة 8 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول رجب عام 1407 الموافق أول مارس سنة 1987.

عن وزير الاعلام
الامين العام
الهورى سايح

وزارة النقل

قرار مؤرخ في 16 شعبان عام 1407 الموافق 15 أبريل سنة 1987 يتضمن ارشادات شد الحزام الواقى المجهزة به السيارات الخاصة.

ان وزير النقل،

— بمقتضى القانون رقم 87 — 09 المؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 10 فبراير سنة 1987 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، لاسيما الفقرة 6 من المادة 29 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير النقل، المعدل،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يجب على السائقين وراكبي السيارات الخاصة بالمقاعد الامامية المرقمة للمرة الاولى في أول يناير سنة 1974 شد الحزام الواقى عندما تكون هذه السيارات مجهزة بالاحزمة الواقية وتسير خارج المدن.

المادة 2 : يخضع لوجوب شد الحزام الواقى المذكور في المادة الاولى أعلاه سائقو السيارات

وزارة الأشغال العمومية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 15 يناير سنة 1987 يتضمن ترتيب بعض الطرق البلدية في صنف الطرق الولائية في ولاية ورقلة.

ان وزير الاشغال العمومية،

ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

— بمقتضى القانون رقم 84 — 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 99 المؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 6 أبريل سنة 1980 والمتعلق بتصنيف الطرق،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

— وبناء على التعليمات الوزارية المشتركة المؤرخة في 11 مايو سنة 1983 والمتعلقة بتصنيف الطرق الولائية والطرق البلدية واعادة تصنيفها،

— وبناء على المداولة المؤرخة في 27 ديسمبر سنة 1983 الصادرة عن المجلس الشعبي لولاية ورقلة،

— وبناء على رسائل مدير المنشآت القاعدية لولاية ورقلة المؤرخة في 14 يوليو سنة 1985 و 12 غشت سنة 1985،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : ترتب قطع الطرق المصنفة سابقا في صنف الطرق «البلدية» في صنف «الطرق الولائية» ويخصص لها ترقيم جديد طبقا للمادة 2 كما يلي :

المادة 2 : تحدد قطع الطرق المعنية كما يلي :

(1) ترتب وترقم قطعة الطريق التي يبلغ طولها 40 كلم والتي تربط مفترق الطرق للبور بحاسي خفيف مروراً بفران، في صنف «الطرق الولائية» وتحمل رقم 202.

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية في الطريق الوطني رقم 49 وتنتهي في حاسي خفيف.

ويكون تقاطع الطرق للبور عند النقطة الكيلومترية 28+000 على الطريق الولائي رقم 202.

(2) ترتب وترقم قطعة الطريق التي يبلغ طولها 5,400 كلم والتي تربط الطريق الوطني رقم 49 بسيدي خويلد في صنف «الطرق الولائية» وتحمل رقم 204.

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية بالطريق الوطني رقم 49 وتنتهي في سيدي خويلد.

(3) ترتب وترقم قطعة الطريق التي يبلغ طولها 7,500 كلم والتي تربط الطريق الوطني رقم 56 بحاسي بن عبد الله في صنف «الطرق الولائية» وتحمل رقم 205.

تكون بداية النقطة الكيلومترية الاصلية بالطريق الوطني رقم 56 عند النقطة الكيلومترية 59+000 وتنتهي بحاسي بن عبد الله.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 15 يناير سنة 1987.

وزير الاشغال العمومية
أحمد بن فريجة
وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى